جامعة –يحي فارس– بالمدية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع

# دور الآليات الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

دراسة حالة – سونلغاز المدية–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبتين:

- منصور رفيدة
- مختيش خليدة

تحت إشراف الأستاذ:

مامي علي

أعضاء لجنة المناقشة:

د.علي عبد الصمد .....رئيسا

د. مامي علي .....مشرفا ومقررا

د.يوسف السعيدي أحمد .....عضوا ممتحنا

# شـكـــــر وإهـــــداء

# شكروتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

أحمد الله وأشكره على جزيل نعمه ووافر عطاءه وله كل الشكر على توفيقه واحسانه وخيراته وأفضاله حمدا وشكرا يبلغنا رضاه بكل صدق واعتراف بالجميل .

أتقدم بجزيل الشكر الى من شرفني باشرافه على مذكرتي الأستاذ "**مامي علي**" لإنجاز هذا العمل، وكل ما قدمه لي من تحفيز وتوجيه وتوفير الدعم العلمي ، مما كان له الأثر في إخراج هذا العمل الى الوجود ،كما أ تقدم بجزيل الشكر الى أستاذي **"السعيدي أحمد يوسف"** الذي مد لي يد العون ولكل ماقدمه من ارشادات وتوجيهات لانجاز هذا البحث،كما أشكر كل العاملين في مؤسسة سونلغاز بالمدية .

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي أن أعمل صالحا ترضاه " .

**فالحمد لله أوله وآخره.**

## إهداء

**الحمد لله عز وجل على عونه باتمام هذا البحث**

**أهدي خالص عملنا لله عز و جل سبحانه والغني عن عباده،ولرسوله ولصالح المؤمنين**

**أهدي ثمرة جهدي أولا وقبل كل شيء إلى صاحبة العطاء والحنان والأمان التي كانت دعواتها لي بالتوفيق**

**إلى أمي الغالية حفظها الله ،**

**وإلى من سهر على تعليمي، وهبني كل مايملك لأتقدم نحو الأمام، الذي كان شمعة تنير دربي ومن علمني الجهاد والمثابرة والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أبي الحبيب شفاه الله وأطال في عمره ،**

**إلى من سأتقاسم معه حياتي زوجي الغالي، وكل عائلته "وجواج"،**

**كما أهدي هذا العمل الى كل أخواتـــي،وإخوتـــي،**

**زوجـــات إخوتـــي ،**

**إلى فرحة البيت وقرة العين:**

**هديل، رونق، آلاء، نضال، هيثم، حسين،**

**إلى كل عائلة منـــصـور،**

**إلى الذين كانوا قدوتي في الحياة،**

**إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام،**

**إلى كل زميلاتي وصديقاتي ،**

**إلى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل ،**

**إلى كل طالب علم وكل من يزداد تواضعا عندما يزداد علما،**

**إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي ،**

**إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.**

**رفيـــدة**

**إهداء**

**الحمد لله عز وجل على عونه لإتمام هذا البحث**

**إلى صاحبة العطاء والحنان، الى التي كانت دعواتها لي بالتوفيق تتبعني في كل خطواتي، الى اعز الناس في قلبي أمـــــي ،**

**الى من سهر على تعليمي ، الى من وهبني كل مايملك لاتقدم نحو الأمام ،ابـــي الغالي حفظه الله ورعاه ،**

**الى من اتقاسم معه حياتي زوجي الغالي ،**

**إلي اخواتـــــــي ،**

**إلى كتاكيت العائلة،**

**إلى كل عائلة مختـيش،**

**إلى الأضواء المشعة في حياتي إلى روح جدتي الطاهرة،**

**إلى من جمعني بها القدر،فعشت معها أجمل الأيام، وشاركتني في لحظات فرحي وحزني لكي يا أجمل رفيـــــــــــــــــدة**

**إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء ، في الدراسة تخصص محاسبة 2020**

**إلى من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي .**

خلـــــيدة

**المستخلص** :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية إستخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ، وامكانية توظيفها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، ولتحقيق ذلك قمنا بإسقاط كل ما تم التطرق اليه نظريا على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز المدية، بهدف تقييم اداءها المالي باستخدام كل من الأساليب الإحصائية، القيمة الاقتصادية المضافة ،ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، بغية معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة، والتنبؤ بما سيكون عليه هذا الوضع مستقبلا، وتحديد مختلف الاختلالات التي قد تؤدي بالمؤسسة الى الفشل المالي.

**الكلمات المفتاحية**:التحليل المالي، الأساليب الحديثة للتحليل المالي، تقييم الأداء المالي،التنبؤ بالفشل المالي .

**Abstract :**

This study aimed to identify how modern financial analysis methods can be used to evaluate the financial performance of economic companies and the possibility of using it to evaluate the financial performance of algerian economic companies, to achieve this, we have dropped all that was discussed in theory on the financial statments of medea sonelgaz corporation, in order to evaluate its financial performance using both statistical methods, and added economic value,and the financial failure prediction model, in order to know the prevailing financial situation in the companie,and to predict what this situation will be in the future, and identify the various imbalances tthat may lead to financial failure. **Kay words :** financial analysis, modern methods of financial analysis, financial performance evaluation, financial failure prediction.

# فـــهرس المـــحتـويـــات

| المحتـوى | الصفحة |
|---|---|
| شكر والتقدير | |
| إهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الجداول والأشكال | |
| المستخلص | |
| مـــقدمـــــة | أ–هـ |
| الفصل الأول:مدخل لدراسة الأداء المالي في المؤسسة | |
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: ماهية الأداء المالـــي | 3 |
| المطلب الأول :مفهوم الأداء | 3 |
| المطلب الثاني :مكونات ومحددات الأداء | 6 |
| المطلب الثالث:التأصيل النظري للأداء المالي | 9 |
| المبحث الثاني:مدخل الى تقييم الأداء المالي للمؤسسة | 11 |
| المطلب الأول مفهوم تقييم الأداء وأهميته | 11 |
| المطلب الثاني:أنواع تقييم الأداء وأهدافه | 13 |
| المطلب الثالث: عملية تقييم الأداء المالي | 15 |
| المبحث الثالث:أساسيات عملية تقييم الأداء | 18 |
| المطلب الأول: منطلقات أساسية حول عملية تقييم الأداء المالي | 19 |
| المطلب الثاني:تقييم الأداء المالي لتفادي الوقوع في العسر والفشل المالي | 21 |
| المطلب الثالث:استخدامات أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة | 26 |
| خلاصة الفصل | 27 |
| الفصل الثاني:أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة | |
| تمهيد | 29 |

| | |
|---|---|
| المبحث الأول : ماهية التحليل المالي | 30 |
| المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي | 30 |
| المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي | 31 |
| المطلب الثالث:استخدامات التحليل المالي | 34 |
| المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي التقليدية | 35 |
| المطلب الأول : تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية | 35 |
| المطلب الثاني: : تقييم الأداء المالي باستخدام تحليل جدول التمويل | 41 |
| المطلب الثالث: : تقييم الأداء المالي باستخدام جدول تدفقات النقدية | 43 |
| المبحث الثالث: : تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة | 48 |
| المطلب الأول: تقييم الاداء المالي باستخدام الاساليب الاحصائية و الرياضية | 48 |
| المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية والسوقية المضافة | 50 |
| المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي | 52 |
| خلاصة الفصل: | 54 |
| الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز – المدية – | |
| تمهيد | 56 |
| المبحث الأول: : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة | 57 |
| المطلب الأول: : تعريف الموسسة | 57 |
| المطلب الثاني : أهمية ووظائف المؤسسة | 57 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة | 58 |
| المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز باستخدام الأساليب الاحصائية والقيمة المضافة | 59 |
| المطلب الأول: تقييم الاداء المالي عن طريق الأساليب الإحصائية | 59 |
| المطلب الثاني: : تقييم الأداء المالي باستخدام القيمة الاقتصادية المضافة | 65 |
| المطلب الثالث: تحليل نتائج الأساليب الإحصائية ونتائج القيمة الإقتصادية المضافة | 65 |
| المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بواسطة أساليب التنبؤ بالفشل المالي | 67 |
| المطلب الأول: نموذجAltman | 67 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: نموذج Altman& Mc Cough | 69 |
| المطلب الثالث: :نموذج kida | 70 |
| خلاصة الفصل | 73 |
| خـاتمـــــــة | 75 |
| قائمة المراجع | 77 |
| قائمة الملاحق | 85 |

# فـهرس الجـداول والأشكـال

**فهرس الجداول :**


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 2-1 | العناصر المكونة لانشطة جدول التدفقات النقدية . | 44 |
| 3-2 | قيم متغيرات معادلة الانحدار العام بالنسبة للمبيعات . | 60 |
| 3-3 | المبيعات المقدرة للسنوات 2019, 2020, 2021 . | 61 |
| 3-4 | قيم متغيرات معادلة الانحدار العام بالنسبة للارباح . | 63 |
| 3-5 | الارباح المقدرة للسنوات 2019 , 2020 , 2021 . | 64 |
| 3-6 | حساب القيمة الاقتصادية المضافة . | 65 |
| 3-7 | حساب قيم x بالاعتماد على نموذج Altman . | 67 |
| 3-8 | حساب قيم $Z$ حسب نموذج Altman . | 68 |
| 3-9 | حساب قيم x بالاعتماد على نموذج Altman& Mc Cough . | 69 |
| 3-10 | حساب قيم $Z$ حسب نموذج Altman& Mc Cough . | 70 |
| 3-11 | حساب قيم x بالاعتماد على نموذج كيدا . | 71 |
| 3-12 | حساب قيم $Z$ حسب نموذج كيدا . | 71 |


**فهرس الأشكال:**


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | مثلث الأداء | 05 |
| 1-2 | مراحل تقييم الأداء . | 14 |
| 1-3 | درجات العسر المالي | 22 |
| 1-4 | تدرج مراحل الفشل المالي . | 24 |
| 2-5 | أنواع التحليل المالي . | 33 |
| 3-6 | منحنى الاتجاه العام للمبيعات . | 62 |
| **3-7** | منحنى الاتجاه العام للارباح . | 64 |

# الملاحق

| الرقم | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | ميزانية 2016 جانب الأصول | 85 |
| 02 | ميزانية 2016 جانب الخصوم | 86 |
| 03 | ميزانية 2017 جانب الاصول | 87 |
| 04 | ميزانية 2017 جانب الخصوم | 88 |
| 05 | ميزانية 2018 جانب الأصول | 89 |
| 06 | ميزانية 2018 جانب الخصوم | 90 |
| 07 | جدول حساب النتائج 2016 | 91 |
| 08 | جدول حساب النتائج 2017 | 92 |
| 09 | جدول حساب النتائج 2018 | 93 |

# مقـــــدمـــــــة

**مقدمة :**

لطالما شكل التحليل المالي حيزا هاما ولذلك اهتمت به عدة أطراف في المؤسسة الاقتصادية وخاصة من طرف ادارتها وملاكها من أجل معرفة التقييم الدقيق والصحيح للأداء المالي، وذلك باستخدام الطرق والأدوات التي يوظفها في قراءة مخرجات النظام المحاسبي التي يتم مقارنتها وتفسيرها مع مؤشرات محددة مسبقا .

ومن بين الأهداف التي يسعى إليها التحليل المالي هي تقييم الأداء المالي المؤسسة والذي بدوره يتوقف على عدة عوامل تتعلق بنوعية البيانات التي يستخدمها والتي تأثرت بمفاهيم محاسبية جديدة ، وبالبيئة المحيطة بالمؤسسة وهيمنة تكنولوجيا المعلومات وسيطرتها على اتخاذ القرار، كلها عوامل تؤثر على مناهج التحليل المالي وتدفعه نحو ضرورة التحديث بصورة دائمة .

والمؤسسة الإقتصادية الجزائرية ليست بمعزل عن الحركية التي تطبع بنية المؤسسات لذلك عليها أن تتفاعل مع التغيرات لغرض التقييم الجيد، وهذا ما يحتاج الي تطبيق تحليل مالي حديث .

1_ **إشكالية الدراسة** .

يتم الإعتماد على التحليل المالي بمختلف أدواته وآلياته في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية :

كيف يتم تقييم الأداء المالي وفق الآليات الحديثة للتحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1- كيف يتم دراسة الأداء المالي في المؤسسة ؟

2- هل أساليب التحليل المالي الحديثة ناجحة لتقييم أداء المؤسسة ؟

3- هل تعتمد مؤسسة سونلغاز على الآليات الحديثة للتحليل المالي في تقييم أدائها المالي ؟.

## 2_ فرضيات الدراسة :

وعلى ضوء الأسئلة الفرعية تتبلور الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى** : أساليب التنبؤ بالفشل المالي والأساليب الإحصائية والرياضية أهم الآليات التي يتم الإعتماد عليها في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية .

**الفرضية الثانية** : نعم، تعتبر أساليب التحليل المالي ناجحة في تقييم أداء المؤسسة .

**الفرضية الثالثة** : تعتمد مؤسسة سونلغاز بشكل كبير على أدوات التحليل المالي الحديثة في تقييم أدائها المالي لاتخاذ القرارات المناسبة لها .

## 3_ أسباب إختيار الدراسة :

يكمن اختيارنا لهذا الموضوع نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية، تتمثل فيما يلي :

- الاهتمام والميول بموضوع الدراسة .
- ابراز دور آليات التحليل المالي الحديثة المستخدمة في تقييم الاداء المالي المؤسسة الاقتصادية .
- أهمية هذا الموضوع وخاصة في الظروف الاقتصادية الحديثة .
- الاهتمام بمعرفة مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لآليات التحليل المالي الحديثة في تقييم أدائها المالي .

## 4_ أهمية الدراسة :

تعد نماذج التنبؤ بالفشل المالي والأساليب الاحصائية والرياضية أهم ما يتم استخدامه من أجل التعرف والحكم على مستوى الأداء المالي المؤسسات الاقتصادية , وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء وكذا التخطيط المستقبل .

**5_ أهداف الدراسة :**

- التعرف على مختلف آليات التحليل المالي الحديثة التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ضرورة ابراز دور آليات التحليل المالي الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- ابراز ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية بتقييم أدائها المالي.
- معرفة مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على هذه الآليات في تقييم أدائها المالي.

**6_ المنهج المستخدم :**

لدراسة هذا الموضوع يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهذا في الجانب النظري،أي في الفصل الأول والثاني والذي يقوم على وصف وتحليل مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بكل من التحليل المالي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث فسيتم فيه الاعتماد على أسلوب دراسة حالة، والتي ستتم في مؤسسة سونلغاز لولاية المدية، وذلك من خلال تقييم أدائها المالي باستخدام آليات التحليل المالي الحديثة ، بالاعتماد على القوائم المالية التي ستوفرها المؤسسة.

**7_ الحدود المكانية والزمانية :**

- بالنسبة الحدود المكانية : فسيتم تطبيق دراسة حالة في مؤسسة سونلغاز لولاية المدية.
- اما بالنسبة الحدود الزمانية : فسيتم دراسة حالة المؤسسة خلال السنوات المالية 2016 ، 2017 ، 2018.

**8 _ الدراسات السابقة :**

من خلال المسح المكتبي الذي قمنا به، وجدنا عددا معتبرا من الدراسات التي تعنى ببحث استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسات، ونذكر فيما يلي أهم الدراسات التي احتوت في جوانب منها على ما أجاب على جزء من دراستنا.

1- باصور رضوان، **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات –حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –**، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر3 ،2017 2018 .

وقد تمحورت هذه الدراسة حول اشكالية كيف يمكن استخدام الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات ؟ وما مدى امكانية توظيفها في تقييم الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟.

وقد ركزت على البحث في مفهوم الأداء المالي وأسلوب قياسه وتقييمه في ظل محيط يتميز بعدم التأكد، وكذا تأثيرات العوامل الاقتصادية عليه من خلال ثلاثة أبعاد هي البعد المحاسبي والمالي والاقتصادي، وعموما تطرقت الى ماهية التحليل المالي، ودور الاليات الحديثة ، والمؤسسة الاقتصادية كوسيلة تقييم الاداء المالي، بالإضافة الى دراسة حالة، ومن أهم النتائج التي ظهرت لدى الباحث هو أن الأداء يتوقف على اختلاف وجهات النظر وعلى البعد الذي يختاره الباحث، كما أنه توجد عدة نماذج لاختيار الهيكل المالي .

2- سليماني انتصار، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية – تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية–** ، مذكرة دكتوراه في علوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1،2015 -2016.

وقد تمحورت هذه الدراسة حول اشكالية لماذا تتعرض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للتعثر المالي ؟ وهل نستطيع بناء اشارات منبئة تمكننا من اتخاذ الاجراءات الضرورية في الوقت المناسب ؟، وتطرقت الدراسة الى الاطار المفاهيمي للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية للتحليل المالي الاساسي، والاتجاهات الحديثة للتحليل المالي الأساسي في تحليل القوائم المالية للمؤسسات بغرض ابراز التكامل الوظيفي الذي يجمع بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث، ثم تناولت تقييم أداء المؤسسات ودراسة فشلها المالي في اطار التحليل المالي الحديث، والدراسة في العموم توصلت الى توضيح التعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية.

3- بنية حيزية، **دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي –** دراسة حالة مجمع صيدال – ، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2017 .

وقد تمحورت هذه الدراسة حول اشكالية هل تطبيق نظام التحليل المالي بتقنياته الحديثة يسمح بإعطاء حكم شامل على مستوى الأداء المالي الحالي والمستقبلي وهل يتم استخدام هذه التقنيات من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟ ولمعالجة الاشكالية تطرقت الى الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي ودور الأساليب الكمية في التنبؤ بالفشل المالي ن كما عمدت الى القيام بدراسة تطبيقية لبعض الأساليب الحديثة للتحليل المالي ومدى قدرتها على تفسير عملية تقييم الأداء المالي مقارنة بالأساليب التقليدية – دراسة حالة مجمع صيدال – وقد توصلت هذه الدراسة الى أنه لا تسمح الأساليب الحديثة لتحليل الوضعية المالية بإعطاء نظرة شاملة عن الأداء المالي للمؤسسات، وتتمثل هذه الاساليب في المقاييس الكمية والمقاييس الاحصائية ،كما توجد علاقة بين قدرة التحليل المالي عن طريق النسب المالية وبين ايجاد ارشادات تحذيرية مبكرة عن افلاس الشركات قبل افلاسها الحقيق بمدة كافية بواسطة محللها المالي، ولا يعتمد مجمع صيدال في دراسة وضعه المالي على النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي بالاضافة الى بعض الأساليب الحديثة.

**9 _ هيكل الدراسة :**

للالمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع والوصول إلى الاشكالية المطروحة، وتبيان صحة الفرضيات من عدمها، سيتم تقسيم الموضوع إلى :

_ الفصل الأول بعنوان : مدخل لدراسة الأداء المالي في المؤسسة، وقسم الى 3 مباحث: ماهية الاداء المالي ، مدخل لتقييم الاداء المالي للمؤسسة، واساسيات عملية تقييم الاداء. وكل مبحث قسم الى 3 مطالب

_ الفصل الثاني بعنوان : أهمية استخدام الآليات الحديثة للتحليل المالي لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، قسم الى 3مباحث: ماهية التحليل المالي ،تقييم الاداء المالي باستخدام الادوات التحليل المالي التقليدية، تقييم الاداء المالي باستخدام الادوات التحليل المالي الحديثة ، وكل مبحث الى 3 مطالب .

_ الفصل الثالث : وفيه سيتم دراسة حالة مؤسسة سونلغاز بتحليل قوائمها المالية ومعرفة الوضعية المالية لها. قسم الى 3مباحث :التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، تقييم الاداء المالي لمؤسسة سونلغاز باستخدام الاساليب الاحصائية والقيمة المضافة، ونماذج التنبؤ بالفشل المالي . وكل مبحث الى 3 مطالب

# الفصل الأول:

# مدخل لدراسة الأداء المالي في المؤسسة

**تمهيد:**

يعتبر الأداء المالي عنصر مهم في أي مؤسسة إقتصادية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، وترجع أهميته لما تتعرض له المؤسسات من مشاكل، قد تصل بها في أغلب الأحيان إلى الإفلاس، وهذا لما تسجله هذه المؤسسات من تناقصات في البيانات المحاسبية التي تسجل عنها، والتي تعبر بدورها المرآة التي تعكس كيفية استخدام المؤسسة لمواردها، وهذا ما يكسب الأداء المالي أهمية كبيرة في المؤسسات الاقتصادية، إذ أن عملية تقييمه تمكن من معرفة ما إذا كانت المؤسسة تسيير في المسار الصحيح لم لا، وتجنبها الوقوع في ما يسمى بالفشل المالي، كما تجعلها تحافظ على بقائها وإستمراريتها.

وللإلمام بجميع ما يخص هذا العنصر، تم تقسيم هذا الفصل الى :

**المبحث الأول: ماهية الأداء المالي.**

**المبحث الثاني: مدخل الى تقييم الأداء المالي في المؤسسة.**

**المبحث الثالث: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي.**

**المبحث الأول** : ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من المفاهيم الأساسية لما له من أهمية، باعتبار أن مخرجاته قد تكون أساس بقاء المؤسسة وتعزيز تنافسيتها، لذلك سنتطرق في دراستنا الى بعض الجوانب المهمة لهذا المفهوم والتي تتمثل فيما يلي :

**المطلب الأول** : مفهوم الأداء وتطوره

نظرا لكون الأداء المالي أحد أنواع الأداء، فلا بد من معرفة مفهوم هذا المصطلح الأخير وفكرة تطوره الذي يتمثل في:

**الفرع الأول: تطور فكرة الأداء :**[1]

يعتبر الأداء من المفاهيم التي تتسم بالديناميكية في محتواها المعرفي، حيث عرف تطورا منذ بداية استعمالاته الى وقتنا الحالي، وهذا بفعل التطورات الاقتصادية التي ميزت حركية المجتمعات البشرية، التي كانت بدورها دافعا لبروز اسهامات الباحثين في هذا الحقل من المعرفة.

وتتجسد النظرة التقليدية للمفكرين في هذا المجال على غرار المهندس (تايلور) رائد مدرسة الادارة العلمية في اعطاء مفهوم دقيق للأداء والاهتمام بقياسه، وهذا من خلال الدراسة الدقيقة للحركة التي كان يؤديها العمال وتوقيت كل منها، بقصد الوصول الى الوقت اللازم لإدارة الآلة وايقافها، أي في إطار ما يعرف بدراسة الحركة والزمن.

ومع مرور الزمن عرف مفهوم الأداء تطورا جديدا في محتواه، فبدلا من الاعتماد فقط على الزمن المستغرق للأفراد والمعدات لتحديد معدلات الأداء والتحكم في الأسعار كآلية لتحديد مفهوم الأداء وطرق قياسه، ثم الانتقال الى الاخذ في الحسبان التطورات التي تشهدها بيئة المؤسسات عند تحديد مفهوم الأداء.

تتمثل أهم التطورات في التحديات الجديدة التي أصبحت تواجهها المؤسسات مع تطور التسويق كعلم وفن، وظهور الفكر الاستراتيجي في الادارة، والاتجاه المتزايد لتطبيق الاستراتيجيات المختلفة في التسيير، كل هذ المستجدات وغيرها أثرت بشكل واضح في طرق الادارة والتسيير، وكذا في شروط النجاح في السوق. ومن ثم فأداء المؤسسة لم يعد يعبر عن تخفيض التكاليف فقط، بل عن القيمة التي يجنيها الزبون من تعامله مع المؤسسة.

[1] صبحي ادريس وائل محمد ومنصور الغالي طاهر محسن، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 2009، ص 172.

**الفرع الثاني: تعريف الأداء**

التعريف الأول: "الأداء يعبر عن المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام الى تحقيقها، وهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه يربط بين اوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها"[1] الأداء يعني وجود الكفاءة والفعالية في الوقت نفسه، هذا ما يدفعنا الى توضيح مفهومهما:

1.الكفاءة : تعبر الكفاءة على العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات والتي تفسر كيفية انجاز العمل بالشكل المطلوب باتباع أفضل الوسائل والخيارات الموصلة للأهداف، وعليه يمكن تعريف الكفاءة بأنها : تمثل العلاقة بين المجهودات المبذولة في استغلال الموارد والوسائل المستخدمة في نشاط معين من جهة والمنفعة الحقيقية التي تتحصل عليها المؤسسة من جهة أخرى، الأهم اذن هو أن الكفاءة تتحقق عند الاستخدام الأمثل للموارد قصد تحقيق النتائج.

2.الفعالية : تعرف الفعالية على أنها القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة وذلك مهما كانت الامكانيات المستخدمة في ذلك.

التدقيق في مفهومي الكفاءة والفعالية يقودانا الى استنتاج الى أنه هناك ارتباط وثيق بينهما، فالفعالية إذا أخذت معنى درجة تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة إن مفهومها أوسع من الكفاءة، بل أنه يتضمنها، ذلك أن الاستخدام الأمثل للموارد قد يكون من الأهداف المسطرة، ومع ذلك فان هذا الكلام لا يعني أن الكفاءة والفعالية مترادفين، فقد تتميز المؤسسة بالفعالية في تحقيق الأهداف ولكن لا تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. كما قد تتميز بالكفاءة ولكن لا تتميز بالفعالية، ويمكن اعتبار أن الأداء مرادف للفعالية الناتجة عن الاستخدام الاقتصادي للموارد (الكفاءة). [2]

في هذا التعريف تم تحديد الأداء من ناحية كمية وحجم الأهداف المحققة بالإضافة إلى الطرق التي تستخدم للوصول الى تلك الأهداف.

التعريف الثاني : "الأداء عبارة عن النجاح أي عبارة عن دالة للتمثيل الناجح، فتتغير هذه الدالة بتغير المؤسسات أو العاملين فيها، كما يعتبر الأداء فعل يعبر عن مجموعة من المراحل والعمليات، وليس النتيجة التي تظهر في وقت من الزمن ". [3]

وبالتالي فإن الأداء يعبر عن مدى نجاح المؤسسات في القيم بعمليات معينة.

---

[1] الشيخ الداودي، **تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء**، مجلة الباحث، العدد07، جامعة الجزائر،2009-2010، ص ص 222،221.

[2] باصور رضوان، **دور الاساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات –حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-**، اطروحة دكتوراه (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2017-2018، ص ص 101،100.

[3] بومدين يوسف، **'ادارة الجودة الشاملة والأداء المتميز'**،مجلة الباحث،العدد05،جامعة بومرداس،2007،ص33.

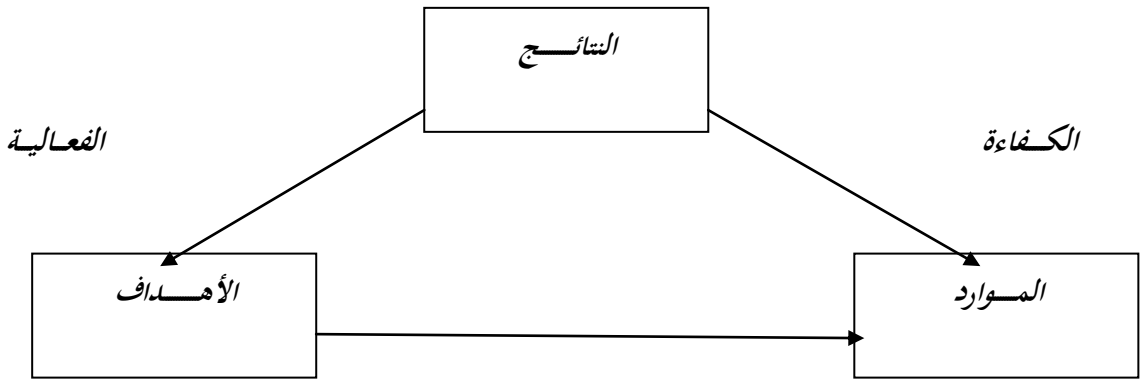
التعريف الثالث:"الأداء هو مدى بلوغ الأهداف بالاستخدام الأمثل للموارد، وباعتباره نظاما شاملا، متكاملا وديناميكيا، فإنه يتطلب إتباع مسيرتي العمليات والتحسين المستمر، كما أنه متعدد المعايير كالتكلفة والوقت والجودة".[1] يشترك هذا التعريف مع التعريف الأول في أن الأداء هو مدى تحقيق الأهداف نتيجة الاستخدام الأمثل والفعال للموارد، كما تم الاشارة إلى بعض معاييره كالتكلفة، الوقت والجهد.

التعريف الرابع :"الأداء هو النتيجة المحصل عليها في أي ميدان عمل، كالنتائج التي تم تحقيقها لدى ممارسة عمل ما، والمعبر عنها بوحدات قياس معينة". [2]هذا التعريف يتناقض مع التعريف الثاني، إذ أنه تم ربط الأداء في هذا التعريف بالنتيجة المحققة، أما التعريف السابق نفى ارتباط الأداء بالنتيجة التي تظهر خلال وقت من الزمن.

التعريف الخامس :"الأداء هو التفاعل بين السلوك والإنجاز أي أنه مجموع السلوك والنتائج التي تحققت معا، على أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس ".[3] وبالتالي فإن الأداء هو فعلا ما تم تحقيقه من نتائج، لكن يجب أن تكون هذه النتائج قابلة للقياس بوحدة قياس معينة.

التعريف السادس: "يعرف الأداء من خلال العلاقة بين عناصر: نتائج، موارد، أهداف، وأبعاد: الكفاءة، الفعالية، الموازنة".[4] جمع هذا التعريف بين كل التعاريف السابقة، إذ أنه ربط مفهوم الأداء بكل من النتائج والتي تتضمن الأهداف، إضافة إلى أبعاد تحقيق هذه النتائج والمتمثلة في الكفاءة والفعالية. والتي يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

**الشكل رقم(01): يمثل مثلث الأداء**




**المصدر**:ناصر دادي عدون،مرجع سبق ذكره،ص 13 .

[1] يحياوي الهام،**الجودة كمدخل لتحسين الاداءالانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**،مجلة الباحث، العدد05،جامعة باتنة،2007،ص 46.
[2] الركابي علي خلف،**اهمية النسب المالية في تقويم الاداء**،**مجلة الادارة والاقتصاد**،الجامعة المستنصرية،كلية الادارة والاقتصاد، العدد2007،63، ص124.
[3] مولاي امينة،ميمون كافي،**استخدام التحليل في مركبات اساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى ادارة المعرفة واثره على الاداء**،مجلة الباحث،العدد15،جامعة سعيدة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2015،ص 71.
[4] دادي ناصر عدون،عبد الله قويدر الواحد،**مراقبة التسيير والاداء في المؤسسة الاقتصادية**،دار المحمدية العامة،ص13.

يمثل الشكل أعلاه مثلث الاداء حيث يعبر عن العلاقة بين الكفاءة والفعالية والموازنة بينهما .

مما سبق نستنتج أن الأداء هو محصلة تفاعل بين موارد المؤسسة التي يجب استخدامها بطريقة مثلى، أي تحقيق ما يسمى بالكفاءة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة أي تحقيق ما يسمى بالفعالية.

**المطلب الثاني: مكونات ومحددات الأداء**

نظرا لارتباط مفهوم الأداء بمدى النجاح في تحقيق الأهداف المحددة، فإن تحقيقها يرتبط بمفهوم فعالية وكفاءة المؤسسة، وتختلف الكفاءة والفعالية بمدى النجاح في تحقيق تلك الأهداف.

وبالتالي فان مكونات الأداء هي: [1]

**الفرع الأول: الكفاءة في الأداء**

يعني هدا المفهوم فعل الأشياء على نحو صحيح، أي إن هذا المفهوم يستخدم عندما يتعلق الأمر بموارد المؤسسة المستعملة أو مدخلات النظام، أي بالاستغلال العقلاني لها مثلا مقارنة قيمة بيع الإنتاج أو الخدمات المنجزة بتكلفة الموارد التي استلزمتها. فالكفاءة تعني الطريقة الاقتصادية التي يتم إنجاز العمليات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف، وهي العلاقة بين النتائج و المنتجات المحصلة "الأداء" والوسائل المستعملة تكاليف ذات الطبيعة المختلفة، وهذه العلاقة –تكلفة/أداء– معنى خاصة في المقارنات بين أكثر من مؤسسة من نفس الفرع الاقتصادي فضائيا، أو في أزمنة مختلفة وفي نفس المؤسسة ديناميكيا، إذا الكفاءة تتعلق بإنجاز المهمة بطريقة سليمة، وتقاس بالنظر لعلاقة المدخل والمخرج، فتخفيض تكلفة الوحدة المنتجة مع المحافظة على النوعية، يعتبر مؤشرا على زيادة الكفاءة، وكذا زيادة الإنتاج مع بقاء التكاليف على حالها .

نقول آلة ذات كفاءة إذا أنتجت كمية معينة من المخرجات باستهلاك أقل حد من المدخلات، أو التي تنتج أكثر مخرجات ممكنة انطلاقا من كمية معطاة من المدخلات، مع ملاحظة عدم دخول الجودة هنا كعنصر للكفاءة.

**الفرع الثاني: الفعالية في الأداء**

قد تعني خاصية ما هو فعال، أي خاصية الفرد أو النظام الذي ينتج الأقصى من النتائج بأقل قدر ممكن من المجهود (مع مراعاة عدم الخلط مع الكفاءة)، إلا أن الفعالية مصطلح يستخدم عندما يتعلق الأمر بمخرجات المؤسسة ومقارنتها مع الأهداف، فالفعالية تعني أيضا إنجاز المهمة المناسبة أو القيام بالعمل المطلوب، ويمكن قياسها مثلا بحصة المؤسسة في السوق التنافسي، أو بمقدار إسهامها في الهدف التنموي المحدد لها. فتقييم الفعالية بدلالة الربط والمقارنة

[1] دادي عدون ناصر، عبد الله قويدر الواحد، مرجع السابق،ص ص17،14.

بين النتيجة المحصلة والهدف المحدد مسبقا، فتجدر الملاحظة أنه يمكن أن تكون لنفس المؤسسة أو نفس القسم فيها ذا كفاءة ولكنه غير فعال، وقد يكون في الوضعية العكسية، أو تتطابق فيه الفعالية والكفاء في الاتجاه لنفس الفترة.

**الفرع الثالث: العلاقة بين الفعالية والكفاءة في الأداء**

قد يظهر كلاهما مرادفا للأخر، إلا أنهما في الحقيقة مختلفان من حيث المعنى لكل منهما، فقد نقول عن آلة أنها ذات كفاءة إذا أنتجت كمية معينة من المخرجات باستهلاك أقل من المدخلات، أو التي تنتج أكثر مخرجات ممكنة انطلاقا من كمية معطاة من المدخلات، أما الفعالية فيتم تقييمها انطلاقا من أهداف المؤسسة، إلى أي حد تم تحقيق النتائج المقدرة أو المرغوبة، أي تقييم الفعالية بدلالة مقترنة بين حجم النشاط المحقق والهدف المسطر مسبقا، ومن ها يمكن أن نستنتج ما يلي:

– الكفاءة لا تعادل الفعالية بل تعد أحد عناصرها

–الكفاءة ليست شرطا كافيا للفعالية، ولكنها مطلب ضروري لها

**الفرع الرابع: الإنتاجية في الأداء**

تعددت تعاريف الإنتاجية، إذ يمكن تبيانها حسب العناصر الآتية:

–الإنتاجية هي كفاءة استخدام المورد من ناحية اعتبارها كميات، وهي تستعمل لتبيان مدى النجاح في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.

– كما يمكن اعتبارها على أنها تتمثل في العلاقة بين المخرجات والمدخلات، معبرا عنها في شكل نسبة حجم المخرجات إلى المدخلات.

وما يلاحظ على هذا التعريفين أن الإنتاجية اقترنت بمفهوم الكفاءة، وهو يعني أن الإنتاجية تهتم بمقارنة كمية المخرجات بكمية المدخلات اللازمة لتحقيقها، بمعنى الوصول إلى أكبر كمية من المخرجات باستخدام كمية محددة من المدخلات، أو استعمال أقل كمية من المدخلات للوصول إلى أعلى قدر من المخرجات، أملا قي تحقيق الأهداف العامة التي ترسمها المؤسسة.

غير أن الفرق بين المفهومين يتضح من خلال شكل النسبة، إذ يتم تقسيم الإنتاجية بالكميات، في حين الكفاءة هي تكلفة أو قيمة المدخلات، ترتبط زيادة الإنتاجية بمدى كفاءة التخطيط، ونجاعة الموارد البشرية والمادية، وكذا استعمال التقنيات والتكنولوجيات والأبحاث العلمية، وتطبيقها بطريقة صحيحة.

ومن خلال ما سبق يتضح التداخل بين مفاهيم كل من الكفاءة، الفعالية والإنتاجية، إذ أن علاقة الإنتاجية والكفاءة هي نفسها، أي نسبة المخرجات إلى المدخلات، بينما يتم التعبير عن هذه النسبة بالقيمة أو التكلفة فيما يخص الكفاءة، وبالحجم فيما يخص الإنتاجية، فالفرق يزول بين هذين العنصرين بإدخال الكمية في الإنتاجية والقيمة أو التكلفة في الكفاءة، أما الفعالية فتتمثل في درجة تحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن التعبير عنها بين المخرجات الفعلية والمخرجات المتوقعة.

تتمثل محددات الأداء فيمايلي: [1]

– بالنسبة لـ JP.mercier لمحددات الأداء هي : الاستراتيجية، الرؤيا، القيم، الرسالة، الموارد البشرية، هيكلة المؤسسة، العمليات والأنظمة.

– بالنسبة لـpeters وwaterman فإن العوامل المحددة للأداء هي: التميز في العمل والاستماع للعميل، تشجيع الاستقلالية والإبداع، ترسيخ الإنتاجية بتحفيز الأفراد، لقيم الاجتماعية، والاحتفاظ بهيكلة المؤسسة

–المزج بين الليونة والصرامة، الاهتمام والارتباط بما تجيد المؤسسة القيام به

أما بالنسبة لرواد المقاربة الاستراتيجية للموارد، فيرتبط أداء المؤسسة ويتوقف على ما تملكه وما توظفه المؤسسة من موارد استراتيجية، أي يتوقف أداء المؤسسة على بعدها الداخلي.

**خطوات تحسين الأداء:**

لتحسين الأداء نتبع خمس خطوات، وهي : [2]

- تحليل الأداء: يتم تحليل الأداء باختبار المؤسسة ضمن أولوياتها وهو تعريف وتحليل للوضع الحالي والمتوقع للمؤسسة.
- تحديد الأسباب الرئيسية لمشاكل الأداء: لا بد من تحديد أسباب الانحرافات في أداء العاملين عن الأداء المعياري
- اختيار وسيلة التدخل والمعالجة: التدخل هو طريقة منتظمة وشاملة للاستجابة لمشاكل الأداء ومسبباته، وعادة ما تكون الاستجابة مجموعة من الإجراءات تمثل أكثر من وسيلة لتحسين الأداء.
- التطبيق: بعد اختيار الطريقة الملائمة يتم وضع حيز للتنفيذ، ثم يصمم نظام للمتابعة ومحاولة تضمين مفاهيم التغيير التي تريدها في الأعمال اليومية.

[1] بوكفة حمزة، **اثر استخدام الانترنت على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع السياحي**، اطروحة الدكتوراه (غير منشور) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي،2016 2017،ص ص94 95.

[2] بوخلخال عبد الرحيم، **دور العلاقة بين القادة والمرؤوسين في تحسين وتطوير اداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مجلة الباحث،العدد17،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2017،ص ص،409 410.

- مراقبة وتقييم الأداء: يجب أن تكون هذه العملية مستمرة، أن بعض الأساليب والحلول تكون لها آثار مباشرة على تحسن وتطوير الأداء، كما يجب أن تكون هناك وسائل مراقبة ومتابعة تركز على قياس التغيير الحاصل، يجب المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب.

## المطلب الثالث: ماهية الأداء المالي

بما أن محور الدراسة هو الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، سنقوم في هذا المطلب بتناول بعض المفاهيم حول الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

### الفرع الأول: تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي:" على أنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة ".[1]

وفي معنى آخر يمثل "الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام نسب مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم". [2]

وجاء في تعريف آخر "يمثل الأداء المالي أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وتوجيهها اتجاه المؤسسات الناجحة، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسات، أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها". [3]

وكتعريف آخر "يعبر الأداء المالي عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، وبتحقيق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة، والاستقرار في مستوى الأداء". [4]

اختلفت التعاريف السابقة حول مفهوم الأداء المالي، حيث تم النظر في كل تعريف إلى الأداء المالي من زاوية معينة، حيث أن هناك تعريف أعتبر الأداء المالي أداة من خلالها يتم تحفيز المؤسسات للتطور والنجاح، أما التعريف الأخر أعتبر الأداء المالي على أنه المفهوم الذي يصف وضع المؤسسة، حيث يتم دراسة كل من مبيعاتها وإيراداتها....

---

[1] طالب علاء فرحان، ايمان شيحان المشداني، **الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، عمان:دار صفاء ، ط1، 2011، ص67.

[2] الخطيب محمد محمود، **الأداء المالي وثره على عوائد أسهم المؤسسات**،عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص17.

[3] الخطيب محمد محمود،المرجع السابق،ص45.

[4] بن ساسي الياس، يوسف قريشي،**التسيير المالي**، الأردن:دار وائل للنشر،ط2006،1 ، ص 60.

لتحديد المجالات التي تم استخدامها من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة، ويعد السبب في تباين مفاهيم الأداء المالي إلى ما يلي: [1]

-إختلاف رؤى الباحثين حول تحديد الوظيفة المالية.

-تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة.

-تطور المؤشرات المحاسبية إلى مؤشرات اقتصادية ومالية.

**الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي**

تكمن أهمية الأداء المالي في ما يلي:

-للأداء المالي أهمية تنبع بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات.

-كما تنبع أهمية الأداء المالي وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته، وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح . [2]

بالإضافة إلى ما سبق كذلك فان للأداء المالي أهمية تتمثل في : [3]

- تعتمد الرؤيا المستقبلية للمؤسسة على العوائد أهمية المتوقع تحقيقها من أدائها المستقبلي وهذا يعني الاهتمام بالأداء المالي وطرق قياسه.
- يقدم مفهوما وأدوات قياس رئيسية ومهمة في تنفيذ الإجراءات وصياغة الخطط التي تدعم عمليات ترشيد استخدام الموارد وتحقيق الفاعلية في إنجاز الأهداف.
- يساهم قياس الأداء المالي في تحديد مواقع القوة والضعف التي تعاني منها المؤسسة.
- يساعد في معرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة باتجاه إنجاز أهدافها القصيرة والبعيدة الأمد.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي:

- تقييم ربحية وسيولة المؤسسة .
- تقييم تطور نشاط وحجم المؤسسة

[1] دادن عبد الغاني، **قراءة في الاداء المالي والقيمةفي المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث،العدد04، جامعة ورقلة،2006 ،ص 42.
[2] الخطيب محمد محمود، مرجع سابق ذكره،ص ص46 47.
[3] ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي**، عمان: دار الثقافة، ،ط1، 2009، ص140.

- تقييم مديونية وتوزيعات المؤسسة.

### الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

توجد عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي منها عوامل داخلية اخرى خارجية، والمتمثلة في : [1]

**العوامل الداخلية:** وهي تلك العوامل التي تأثر على أداء المؤسسة، ونذكر منها:

- درجة المركزية وحجم المؤسسة.
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة.
- مدى توفر موارد مالية للمؤسسة.
- عدم وجود نظام معلوماتي داخل المؤسسة يفيد متخذي القرار بشكل جيد.

**العوامل الخارجية:** وهي تلك العوامل التي تأثر على أداء المؤسسة المالي، حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات.
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق.
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

## المبحث الثاني: مدخل إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي إحدى وسائل الإدارة الفعالة، كونها عملية تمكن المؤسسة من التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة، في هذا المبحث سنتطرق إلى بعض الجوانب المتعلقة بهذه العملية، لكن قبل ذلك سنقوم بتعريف ببعض أساسيات تقييم الأداء، ثم ننتقل إلى عملية تقييم الأداء المالي.

### المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي وأهميته

قبل التطرق إلى عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، لابد من تعريف هذه العملية وذكر أهميتها، وهذا ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

### الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء

[1] وطار حكيمة، **دور المعلومات المحاسبية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماسترفي العلوم التجارية (غير منشور)، جامعة العربي بالمهيدي،ام البواقي ، 2012 2013،ص ص،58 59.

يعرف على أنه مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة لمقارنة النتائج الفعلية للمشروع مع أهدافه، وذلك كطريقة للمساعدة على أخذ قرارات مقبلة من شأنها تحسين البرمجة مستقبلا، مما يؤدي حتما إلى دمج تقييم الأداء ضمن عمليتي التخطيط والبرمجة، حيث يرتكز على ثلاث محاور :

- مقارنة النتائج بالأهداف المرسومة للخدمات .
- وضع المقاييس اللازمة .
- دمج تقويم الأداء في التخطيط والبرمجة . [1]

ويعرف أيضا بأنه: "فحص تحليل انتقادي شامل، وخطط وأهداف وطرق التشغيل، واستخدام الموارد المادية والبشرية، بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد، واستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها". [2]

ويعرف تقييم الأداء " على أنه عملية تهدف إلى قياس النشاط المؤدى، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا ما كان النشاط متفقا في نتائجه مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجها تمثل أفضل ما أمكن إتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف " [3]

## 2 أهمية عملية تقييم الأداء :

تكمن أهمية تقييم الأداء فيما يلي: [4]

- عملية تقييم الأداء تفصح عن مدى قيام الوحدات والأقسام بوظائفها بأكمل وج
- عملية تقويم الأداء ترتبط بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه.
- عملية تقييم الأداء تعد كمحاولة لتجاوز القصور الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- كما تساعد عملية تقييم الأداء على التنسيق بين مختلف أوجه النشاط في المؤسسة.
- عملية تقييم الأداء عملية هامة وضرورية من أجل معرفة مدى تحقيق المشروع الاقتصادي لخططه وأهدافه.
- عملية تقويم الأداء هي في حقيقتها جزء من العملية الرقابية، وهناك الكثير من يرى على أن عملية تقويم الأداء هي جزء من عملية الرقابة.

[1] عبد الوهاب محمد جبين، **تقييم الاداء في الادارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف**، اطروحة دكتوراه (غير منشور)، جامعة سانت كليمنئس العالمية، الجمهورية العربية السورية ، 2009،ص ص،25،26.

[2] عقيل جاسم عبد الله، **تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الاداء**، عمان:دار حامد للنشروالتوزيع، ط1،2009، ص 189.

[3] االمطيري مشعل جهز، **تحليل وتقييم الاداء المالي لمؤسسة البترولية الكويتية**، رسالة الماجيستر(غير منشور )، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط،2010 2011، ص8 .

[4] قدري حسن محمد،**ادارة الاداء المتميز**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،ط2 ،2015، ص 175.

## المطلب الثاني: أنواع تقييم الأداء وأهدافه.

تقوم المؤسسات الاقتصادية بعملية تقييم الأداء لأهداف معينة، واختلاف هذه الأهداف يؤدي إلى وجود أنواع مختلفة منها:

### الفرع الأول: أنواع تقييم الأداء المالي

تتمثل أنواع تقييم الأداء فيما يلي : [1]

- تقييم الأداء المخطط له: ويراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة.
- تقييم الأداء الفعلي: ويقصد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية.
- تقييم الأداء المعياري: ويراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية، ويأخذ نوعين من المقارنة أما عن طريق مقارنة النتائج المحققة مع النتائج المعيارية، أو مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع المعدلات والنسب المعيارية .
- تقييم الأداء العام: ويقضي هذا النوع شمول كل جوانب النشاط في المؤسسة الاقتصادية، واستخدام جميع المؤشرات المخططة، الفعلية والمعيارية في عملية قياس أهمية نشاط وآخر.

### الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تتمثل أهداف تقييم الأداء المالي:[2]

- يوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها.
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- يظهر تقييم الأداء التطور التي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الاسوأ أو الأفضل .
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة.
- يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة وتحديد العناصر التي لا تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها.
- تقويم الأهداف يؤدي إلى تحقيق الأهداف المحددة.

---

[1] كرخي عبد المجيد، **تقويم الاداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مصر:دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، 2010 ، ص ص، 43 44.

[2] الزبيدي محمود حمزة، **التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر،ط1، 2000،ص 84.

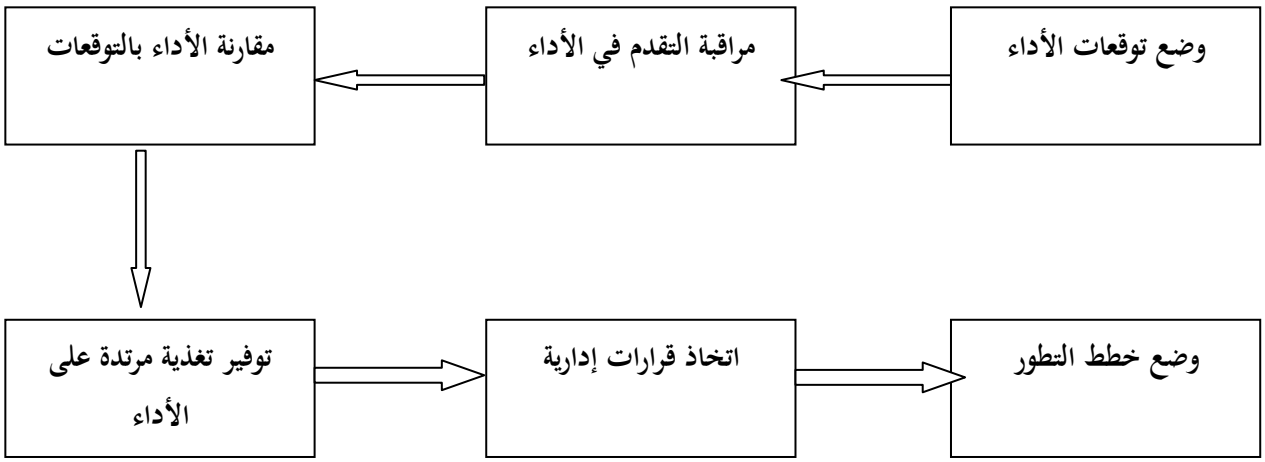
**الفرع الثالث: مراحل عملية تقييم الأداء ومستلزماتها**

تمر عملية تقييم الأداء بعدة مراحل، هي: [1]

- وضع توقعات الأداء.
- مراقبة التقدم في الأداء مع النتائج المحققة.
- مقارنة الأداء بالتوقعات.
- وضع خطط التطور.

وهذا ما يوضحه المخطط التالي:

**شكل رقم (02):يوضح مراحل تقييم الأداء .**




**المصدر**: علي خلف الركابي، مرجع سبق ذكره، ص125.

يمثل الشكل اعلاه مراحل تقييم الاداء وهي عبارة عن 6 مراحل كما هو مبين في الشكل.

أما بالنسبة للمستلزمات التي تتطلبها عملية تقييم الأداء، فهي كالتالي:

- **تحديد الأهداف**: يجب أن تكون بدقة ووضوح، وأن تكون شاملة.
- **تحديد مراكز المسؤولية**: لابد من تحديد مسؤولية كل وحدة من الوحدات الإدارية والإنتاجية بشكل واضح.
- **ضرورة وجود مؤشرات ومعايير واضحة للأداء**: يجب أن تتصف هذه المعايير بالوضوح والدقة والبساطة.
- **ضرورة توفر نظام سليم وفعال للمعلومات** : فالمعلومات شيء ضروري لتقييم الأداء إذ لابد توفيرها بالطريقة والكم والنوع والسرعة المطلوبة، وأن تتسم بالدقة والوضوح.

[1] خلف الركابي علي، مرجع سبق ذكره، ص ص،125 126.

- **تحديد الجهة المسؤولة عن تقييم الأداء**: هناك أكثر من جهة مسؤولة عن تقييم الأداء، فقد تكون الجهاز الإداري داخل المؤسسة، أو الوزارة، أو الجهاز المركزي للرقابة أو جميعهم معا طالما أنه لا يوجد تعارض بين أهداف هذه الجهات.

## المطلب الثالث: عملية تقييم الأداء المالي

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية ضرورية في أي مؤسسة اقتصادية، لذا قمنا بتخصيص هذا المطلب لدراسة هذه العملية ومعرفة أهميتها.

### الفرع الأول: مفهوم عملية تقييم الأداء وأهميتها

تختلف المفاهيم الخاصة بعملية تقييم الأداء المالي باختلاف آراء الباحثين، وفيما يلي سنتناول بعض من مفاهيمه، إضافة إلى محاولة تحديد أهمية هذه العملية.

التعريف الأول: "تقييم الأداء المالي عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجه، مراقب وضابط لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية، من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة "[1]. من هذا التعريف نستنتج أن تقيم الأداء المالي هو مراجعة لما تم تحقيقه من الأهداف التي سطرت من قبل المؤسسة، وفقا لمعايير معينة.

التعريف الثاني: " بأنه تقديم حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لرغبات أطرافها المختلفة، وبمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة مقياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا. ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة ".[2]

انطلاقا من هذا التعريف نقول أن عملية تقييم الأداء المالي هي تلك العملية التي يتم من خلالها الحكم على مدى تحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسة، وتحقيق أهدافها.

وجاء في تعريف ثالث: "إن عملية تقييم الأداء المالي أنها وسيلة لتزويد إدارة المؤسسة بالتغذية الراجعة، التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها، كما أنه يزود المؤسسة بتغذية عكسية عن الأداء المالي من أجل تطويره بخطط مستقبلية، وتزويدها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالقوائم المالية".[3]

---

[1] المطيري مشعل جهز ، مرجع سبق ذكره،ص11.
[2] العيد فرحان جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة**، الرياض: دار المريخ للنشر ،مملكة السعودية،ط1، 2000، ص 38.
[3] المطيري مشعل جهر،مرجع سبق ذكره،ص 12.

في هذا التعريف تم النظر إلى هذه العملية على أنها عملية تمكن المؤسسة من الحصول على معلومات، هذه المعلومات تجعلها قادرة على وضع خطط بعبدة المدى، ووضع استراتيجية تمكنها من تحقيق أداء مالي أفضل في المستقبل.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن تقييم الأداء المالي يعبر عن طرق تحليل الكشوفات المحاسبية للمؤسسة قصد الوقوف على نقاط القوة والضعف في الحالة المالية للمؤسسة، وذلك على أساس مؤشرات ونسب وفق منهج علمي مدروس.

تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، وذلك من خلال: [1]

- **المكافأة** : بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون، فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي يقدم أكثر مما هو مطلوب، فهو أداة للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.
- **التكوين** : إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء المالي، فتقييم الأداء المالي يساعد إلى حد كبير في تكوين الأفراد .
- **التحرك الداخلي**: إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموما في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة والتسريح قليلا ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات، ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة .
- **التدريب**: إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسن، لذلك تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سببا في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق

**الفرع الثاني: خصائص عملية تقييم الأداء المالي**

لكي يحقق نظام تقييم الأداء المالي لأهدافه لا بد أن تتوفر فيه جملة من الخصائص تتمثل في : [2]

- **الإستمرارية** : ويتم التقييم المالي بصفة مستمرة ومتكررة في إطار الإرشادات والتوجيهات .
- **المرونة** : لا بد أن يتسم التقييم المالي بالمرونة، وذلك حتى يتسنى للمقيم توجيه مختلف الإجراءات حسب الوضع القائم .
- **التطوير**: يدفع الإدارة المالية إلى تحسين الأداء المالي وإعطائها المعلومات اللازمة.
- **الإقتصاد** : التقييم بأقل التكاليف .

[1] قدوري سارة، **دور استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**،مذكرة ماستر اكاديمي الطور الثاني (غير منشور) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،تخصص مالية المؤسسة، جامعة ورقلة، 2014 2015، ص ص، 4 5.

[2] سعيد يس عامر، **الإدارة والتحديات التغير،مركز وايد سيرفكس للاستشارات والتطوير**، مصر،2001، ص ص،465 466.

- **التطبيق** : مدى استخدامه بكفاءة ويسر في التنفيذ .
- **القبول** :أن يكون مقبولا من جهة المستخدمين ومدى تفهم استخدامه ومصداقيته وصلاحيته .

**الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء المالي**

توجد العديد من الأهداف نذكر منها : [1]

- الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
- الكشف عن الخلل والضعف في نشاط المؤسسة الاقتصادية، وإجراء تحليل شامل لها.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة الاقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع إليه.
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل بنوعية جيدة.
- تسهيل تحقيق تقييم شامل على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل مشروع في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل.
- تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشراتها في المسار الصحيح، حيث تشكل تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات والخطط العملية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.

## 4 المنهجية والقواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي :

هناك مجموعة من القواعد الأساسية تتطلبها عملية تقييم الأداء المالي ويمكن تلخيصها فيما يلي : [2]

1- تحديد الهدف: حتى تتم عملية تقييم الأداء بطريقة جيدة، يتطلب ذلك التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها، والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق مستعين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم.

2- وضع برنامج لإنجاز الأعمال: يتم وضع خطة متكاملة لإنجاز الأعمال بشكل تفصيلي لكل مجال من مجالات المؤسسة، توضح فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة، وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها.

---

[1] الكرخي محمد، **تقويم الاداء باستخدام النسب المالية**، الأردن: دار المناهج، ط1، 2007، ص 41.

[2] بن مالك عمار،**المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء**،مذكرة ماجيستر في علوم التسيير(غير منشور )، كلية العلوم الاقتصادية،علوم التسيير،تخصص ادارة مالية،جامعة قسنطينة، 2010،2011، ص 94.

3- تحديد مراكز المسؤولية: يجب أن تعرف مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لغرض المساءلة وبيان أسباب الانحرافات التي تقع خلال عملية التنفيذ.

4- تحديد معايير الأداء: تتطلب عملية تقييم الأداء وضع معايير لغرض المقارنة مع النتائج المحققة، فهي عبارة عن مجموعة من النسب والمقاييس والأسس التي تقاس بها الإنجازات التي تحققها المؤسسة اثناء نشاطها السنوي.

5- توفر جهاز مناسب لتنفيذ عملية تقييم الأداء: تعتبر هذه الخطوة أساس عملية تقييم الأداء، إذ يتكفل هذا الجهاز بجمع المعلومات والمتابعة لمختلف التطورات الحاصلة على مستوى المؤسسة أو الاقتصاد ككل، وتسجيلها من أجل استخدامها للأغراض المحددة لها.

وكنتيجة لهذه المرحلة الاخيرة تتطلب عملية التنفيذ المرور بالمراحل التالية :[1]

- جمع البيانات والمعلومات الإحصائية: يتم الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية من القوائم المالية الرئيسية والقوائم الأخرى، والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة المؤسسات المتشابهة.
- تحليل ودراسة المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالنشاط: حيث يتعين توفير حد معين من الاعتمادية والموثوقية في هذه البيانات، حيث يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الترابط بين تلك البيانات.
- إجراء عملية التقويم : باستخدام المعايير ومختلف النسب التي تعتمدها المؤسسة في عملية تقييم أدائها المالي بغرض الخروج بالقيمة العادلة لأسهمها، بهدف وضع حكم على مدى تناسب تلك القيمة مع القيمة السوقية له.
- تحديد الانحرافات: وذلك بمقارنة نتائج التقويم مع الأهداف المخططة للشركة، وذلك باعتبار أن الانحرافات التي حصلت في النشاط سيتم حصرها وتحديد أسبابها ومعالجتها بالطريقة المثلى.

متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: وذلك بتزويد نتائج تقييم الأداء إلى الإدارات المختلفة داخل المؤسسة للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

## المبحث الثالث: أساسيات عملية تقييم الأداء

من خلال هذا المبحث سنتعرف على بعض أساسيات عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة، حيث سنتناول كل من متطلبات نجاح هذه العملية، صعوباتها، معاييرها ومصادر معلوماتها، كما سنتطرق إلى بعض الظواهر المتعلقة بهذه

[1] الكرخي عبد المجيد،مرجع سبق ذكره،ص 42.

العملية، والمتمثلة في ظاهرة العسر والفشل المالي. كما سنحاول تخصيص جزء من هذا المبحث للربط بين ادوات التحليل المالي وعملية تقييم الأداء المالي، بالتطرق إلى استخدام هذه الأدوات في هذه العملية.

## المطلب الأول: منطلقات أساسية حول عملية تقييم الأداء المالي .

من بين أساسيات عملية تقييم الأداء المالي التي سيتم التطرق إليه متطلبات نجاح هذه العملية، صعوبتها، شروطها ومعاييرها.

### الفرع الأول: متطلبات نجاح عملية تقييم الأداء المالي

لكي تكون عملية تقييم الأداء المالي ناجحة لا بد من توفر شروط ومتطلبات. ومن بين هذه المتطلبات ما يلي:[1]

- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح تحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف.
- أن تتوفر المؤسسة الاقتصادية على نظام متكامل وفقا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء المالي
- أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ
- أن يكون نظام المعلومات يأخذ كافة التأثيرات الداخلية والخارجية التي يتعرض لها النشاط المالي للمؤسسة.
- أن يكون تبويب البيانات وطريقة عرضها ملائمة لحاجات تقييم الأداء المالي.

بالإضافة الى ما سبق نجد متطلبات أخرى، وهي كالتالي: [2]

- ضرورة وجود معايير واضحة للأداء.
- التكامل مع العملية الإدارية، حيث أن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى التكامل مع نظام التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- أن يكون الأداء مستمرا ولا يقتصر على فترة زمنية واحدة.

### الفرع الثاني: صعوبات عملية تقييم الأداء المالي

تواجه عملية تقييم الأداء المالي العديد من الصعوبات لأنها عملية معقدة، قد تكون هذه الصعوبات عائقا كبيرا في نجاحها، وبالتالي تؤدي بالمؤسسة إلى الفشل، ومن بين هذه الصعوبات نذكر منها: [1]

[1] الكرخي عبد المجيد،مرجع سبق ذكره، ص 42.
[2] المرجع السابق، ص 116.

- صعوبة تحديد نموذج نظري متكامل وواضح وعلى درجة من الدقة والموضوعية.
- عدم فعالية مقاييس الأداء الحالية في كشف حالات التعثر والإفلاس التي تتعرض إليها المؤسسة.
- صعوبة تحديد الأولويات والجوانب والمتغيرات الأكثر أهمية وارتباطا بالأداء .
- سيطرة المقاييس الكمية في عملية القياس نظرا لسهولتها .
- غياب النظرة الشاملة للمخرجات والنتائج .
- النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء وتقييمه.

**الفرع الثالث: شروط عملية تقييم الأداء المالي**

تتمثل شروط عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي : [2]

لا يمكن قياس أداء المؤسسة المستقبلي فقط بمعطيات محاسبية بل توجد عدة عوامل أخرى تعد شرطا في هذه العملية مثل البيئة الاجتماعية والمهنية.

وبما أن المؤسسة موجودة في محيط تنافسي فأنها تهتم بأدائها المالي بشكل كبير. وبالتالي يجب أن تتوفر على هذه الشروط:

- يجب أن تحدد ما إذا كان يجب النظر للأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم، أو توجد معايير أخرى.
- إذا كان الأداء المستقبلي هو المعيار الوحيد، يجب أن تتأكد المؤسسة من أنه يمكن التنبؤ تماما بالأداء المستقبلي أم لا.
- ثم ترى المؤسسة مدى توافق النتائج المتوقعة مع العمليات والظروف الحالية.
- معرفة ما يجب أن ترتكز عليه التنبؤات الماضية، وبالتحديد يجب أن ترتكز على الأداء الماضي أم لا.
- معرفة مدى تحقق الاهداف عند استبعاد الاداء السيئ لبعض الوحدات.
- معرفة ماذا كان الأداء يجب أن يرتكز على الأثار المشتركة لقيمة السهم السوقية ونمو السوق، أو أن يرتكز على ازدياد حجم الأعمال.
- وأخيرا ما إذا كان يجب التوقع على أساس دراسة ميدانية.

[1] الخطيب محمد محمود، مرجع سبق ذكره،ص ص،51 52.
[2] المرجع السابق،ص ص،41 42.

**الفرع الرابع: معايير تقييم الأداء المالي**

تتمثل معايير تقييم الأداء المالي فيما يلي : [1]

- **التوازن المالي**: يعتبر معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كونه هدف مالي تسعى الوظيفة المالية في المؤسسة لتحقيقه من أجل تحقيق الأمان لها، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها، كما يعتبر التوازن المالي من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية، حيث يتم تحقيق التوازن المالي للمؤسسة من خلال تسديد ما عليها من ديون أو التزامات في الآجال المحددة .
- **السيولة**: تلعب السيولة دورا مهما، وتعتبر هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه، وتعرف السيولة على أنها المقدرة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون تعرضها لأي مشكلة مالية، وتتوقف هذه الأخيرة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى قيمة نقدية وبالسرعة المناسبة.
- **المردودية وإنشاء القيمة**: تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحققها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمسيرين معرفة كفاءة المؤسسة في استخدامها لمواردها.

أما بالنسبة للمعيار الأخر لتقييم الأداء المالي والأداء الكلي للمؤسسة فيتمثل في إنشاء القيمة، ويعتبر هذا الأخير معيار حديث على عكس المردودية التي تعتبر معيارا تقليديا ويكشف هذا المعيار مدى قدرة المؤسسة على إثراء أصحابها .

**المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي لتفادي الوقوع في العسر والفشل المالي.**

ترتبط عملية تقييم الأداء المالي ببعض الظواهر، والتي تتمثل في النتائج التي يتم التوصل إليها من هذه العملية، والتي تبين حالة المؤسسة، وفي هذا المطلب سنتناول حالتي العسر والفشل المالي.

**الفرع الأول: العسر المالي**

سنقوم بالتطرق في هذا العنصر إلى كل من تعريف العسر المالي ومختلف درجاته.

**تعريف العسر المالي**: العسر المالي" تعبير عن الحالة التي لا تكون فيها السيولة النقدية المتوافرة لدى المؤسسة كافية لتسديد الالتزامات اتجاه الغير، ويظهر العسر المالي بشكلين: عسر مالي فني وعسر مالي حقيقي ". [1]

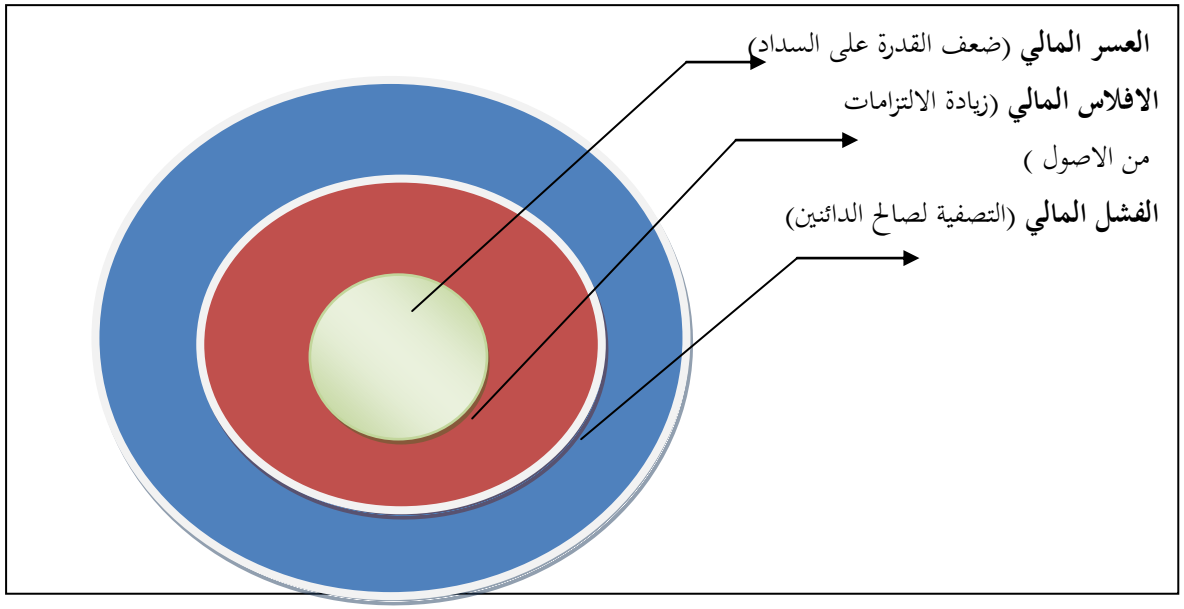
[1] وطار،حكيمة، مرجع سبق ذكره،ص ص،61 62.

ويمكن القول أن العسر المالي الفني ينشأ عندما تمر المؤسسة بأزمة سيولة حادة تتعلق بتوليد التدفق النقدي الموجب من نشاطها، وبالتأكيد فإن هذه الحالة تستدعي من إدارة المؤسسة ضرورة اتخاذ الإجراءات الفعالة لحماية مستقبلها من تكرار حدوث هذه الازمة. [2]

أما بالنسبة للعسر المالي الحقيقي فأن المؤسسة قريبة جدا من الإفلاس، إذ أنها عاجزة عن سداد التزاماتها، الإضافة إلى كونها تعاني من تراكم الخسائر لديها والتي جعلت إجمالي موجوداتها يقل عن إجمالي التزاماتها، أي أنها حتى ولو فكرت في بيع موجوداتها لن تكون قادرة على تغطية كامل التزاماتها. [3]

**درجات العسر المالي**: تتمثل درجات العسر المالي في العسر المالي، الافلاس المالي، الفشل المالي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

**شكل رقم (03): يوضح درجات العسر المالي .**




**المصدر**: الزبيدي حمزة محمود، مرجع سبق ذكره، ص 329.

يمثل الشكل اعلاه درجات العسر المالي حيث:

العسر المالي : ضعف القدرة على السداد .

- الإفلاس المالي : زيادة الالتزامات من الأصول .
- الفشل المالي : التصفية لصالح الدائنين .

[1] سليماني انتصار، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية**،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشور )،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2015 2016، ص 03.

[2] سليماني انتصار، مرجع سابق،ص 04.

[3] المرجع السابق،ص 04.

بالنسبة لمصطلح الإفلاس المالي فيقصد به حالة التوقف عن دفع ديونها تجاه الغير في تاريخ استحقاقها، وهو الموضع التي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمؤسسة من مواجهة المستحقات من الأصول، ولتحديد درجة خطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال استحقاق عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الأصول(درجة السيولة). [1]

**الفرع الثاني: الفشل المالي**

سنقوم بالتطرق إلى كل من تعريف الفشل المالي، وأسباب حدوث هذه الظاهرة .

**تعريف الفشل المالي:**

إن مصطلح الفشل المالي لا يقدم توصيفا دقيقا للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسة حتى يمكن اعتبارها فاشلة، فإن المفهوم يتداخل مع المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والعسر في المؤسسات، ويعتبر مرادفا لهذه التسميات دون التمييز بينها .[2]

ويرى بعض الباحثين أن الفشل نوعان :[3]

الفشل الاقتصادي: يقصد بالمشروع الفاشل بالمفهوم الاقتصادي ذلك الذي لا يكفي دخله لتغطية نفقاته أو الذي يقل فيه معدل العائد على الاستثمارات (بتكلفتها الدفترية)عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب عن الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة، بمعنى أنه يمكن للمؤسسة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر إفلاسها .

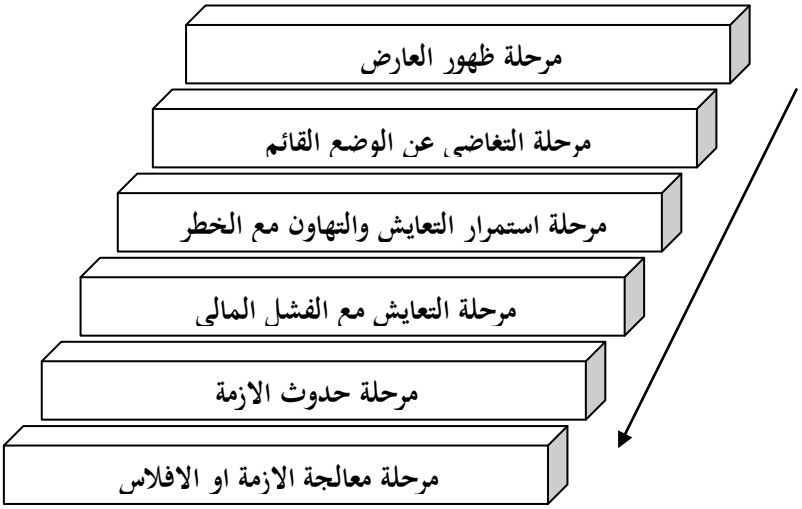
أما الفشل القانوني أو المالي يتخذ أحد الشكلين التاليين، اولهما حالة عدم كفاية السيولة أو أزمة السيولة، ويقصد به عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى ولو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، وثانيهما الإعسار ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير عن قيمة أصول المؤسسة، وهو ما يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة .

**مراحل الفشل المالي وأسبابه:**

يمر أداء المؤسسة بعدة مراحل حتى يصبح الفشل المالي ملازما له، ويمكن حدوثه عبر مراحل متدرجة كما يظهر في الشكل التالي:

[1] بن سامي الياس، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[2] سليماني انتصار، مرجع سبق ذكره،ص 04.
[3] المرجع السابق، ص.05

**الشكل رقم(04) : تدرج مراحل الفشل المالي .**




**المصدر**: باصور رضوان، مرجع سبق ذكره ص 165.

يتضح من الشكل أن حدوث الفشل المالي يكون مرتبطا بفترات، فمرحلة ظهور العارض تعني ظهور الفشل المالي بظهور أحد أسبابه مع استمرار الإدارة في التغاضي عن الوضع ومحاولة مسايرة الظروف التي تحكم الحالة المالية إلى أن تصل إلى مرحلة يحدث فيها عجز عن السداد ومنه عسر مالي فني إلى الوصول إلى العسر المالي الحقيقي ومن ثم إلى حتمية معالجة الفشل أو التعرض للإفلاس، ويمكن عرض تلك المراحل كما يلي : [1]

- **مرحلة ما قبل ظهور الفشل المالي**: ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية منها النقص في الطلب على منتجات المؤسسة، ضعف كفاءة طرق وأساليب الإنتاج، الزيادة الكبيرة في تكاليف التشغيل وغيرها.

  وعادة ما يكون عائد الاصول اقل من النسب المعتادة للمؤسسة.
- **عجز النقدية: تعاني** المؤسسة في هذه المرحلة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، وأن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العام اللازم مجمد في المخزون والمدينون.
- **التدهور المالي (الإعسار المالي)**: ويكون ذلك بالانخفاض في القوة الإرادية في المؤسسة سيحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل أن المؤسسة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها وبصفة رئيسية أعباء ديونها، وفي هذه الحالة يمكن وصف المؤسسة بأنها في حالة عسر مالي.

[1] باصور رضوان، مرجع سبق ذكره، ص ص166 167.

- **مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي): تعتبر** هذه المرحلة نقطة حرجة في حياة المؤسسة، فلا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل المالي حيث تنتهي محاولات كل الإدارة للحصول على توظيفات مالية، وفي هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول المؤسسة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا بالخطوات القانونية.
- **مرحلة إعلان او تأكيد الإفلاس:** تحدث عندما تأخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة النهائية وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت الى مرحلة الفشل.

**أسباب الفشل المالي:**

يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى الفشل المالي إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي: [1]

**مؤشرات مالية:** من أهم الأسباب المؤدية إلى صعوبات مالية في المؤسسة، نجد:

- زيادة المطلوبات المتداولة على الموجودات المتداولة.
- عدم إمكانية سداد القروض عند حلول أجل استحقاقها.
- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي.
- خسائر تشغيلية متكررة.
- تأخر توزيعات الأرباح او توقفها.
- اصرار الموردين والدائنين على التعامل نقدا.
- عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لاستثمار امر ضروري.

**مؤشرات تشغيلية: وهذه** الاسباب تتعلق بالدورة التشغيلية للمؤسسة، وتتمثل في:

- فقدان مديرين مهمين وعدم ايجاد من يحل محلهم.
- صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة.

**أسباب أخرى:** تتعلق هذه الاسباب بالأحداث الاستثنائية التي تتعلق بصفة مباشرة او غير مباشرة بالمؤسسة، نذكر منها:

[1] عميروش ايمان، **مدى استخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي**، اطروحة دكتوراه (غير منشور)، تخصص مالية محاسبة وتدقيق،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2016 2017، ص ص 143 145 .

- عدم الالتزام بمتطلبات راس المال.
- وجود قضايا مرفوعة ضد المؤسسة.
- التغيير في السياسات والقوانين الحكومية.

## المطلب الثالث: إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

لقد ظهرت أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في بداية القرن العشرين واهتم الباحثين بإيجاد مؤشرات وأدوات تعكس الجانب المالي للمؤسسات، ومن أهم هذه النسب الأدوات المالية، وكنتيجة للانتقادات التي تعرضت لها هذه الأساليب ظهرت أساليب حديثة من بينها الاساليب الاحصائية والرياضية، القيمة الاقتصادية والسوقية المضافة، واساليب التنبؤ بالفشل المالي.

وبما أن المؤسسة تسعى دائما الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسمح بتحقيق أداء مالي يعكس مدى استغلالها للموارد المتاحة بشكل مثالي، فمن بين الأدوات الحديثة التي تستخدمها في تقييم أدائها المالي، والتي تمكن المؤسسة من تحقيق هذه الأهداف القيمة الاقتصادية المضافة، وتعتبر هذه الأخيرة مهمة لتقييم أداء المؤسسة المالي كونها مبنية على منظور خلق القيمة، اذ أن الاعتماد على هذه القيمة وجعلها محرك وهدف ترتكز عليه المؤسسة، يحتم عليها ضرورة اجراء عملية تقييم دوري للمؤسسة والحكم على أدائها المالي واجراء واتخاذ التدابير اللازمة والقرارات المناسبة .[1]

وبالنسبة للأساليب الاحصائية التي تعتبر اسلوبا كميا، فيتم استخدامها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة كونها تلعب دورا كبيرا في تبيان التغيرات وإيجادها يفيد في معرفة اسباب حدوثها، وبالتالي تحديد اسباب التغير في الاداء المالي للمؤسسة، والذي من شانه مساعدة ذوي الشأن في اتخاذ الاجراءات المناسبة

أما أساليب التنبؤ بالفشل المالي فدورها واضح من تسميتها، حيث يتم الاعتماد عليها المعرفة ما إذا كان اداء المؤسسة المالي ناجح او فاشل، اي معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد مختلف التزاماتها الجارية في تاريخ استحقاقها. ويتم الاعتماد في هذا الاسلوب على نماذج عديدة، ترتكز كل منها على مجموعة من النسب يرى انها أكثر فعالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة. [2]

[1] صيفي حسنية و بن عمارة نوال، **قياس الاداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة**، مجلة الباحث، العدد 15،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2015، ص 179.

[2] ناجي الحيالي وليد، **الإتجاهات المعاصرة للتحليل المالي**، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1،2004، ص 223 .

**خلاصة الفصل :**

للأداء المالي أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية، حيث يعتبر وسيلة حماية لأي انحرافات قد تهدد كيان المؤسسة، ولقد تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث، حيث كان محتوى المبحث الأول كل ما يتعلق بمفهوم الأداء، وكذا الأداء المالي، اما المبحث الثاني فقد كان عبارة عن مدخل لتقييم الأداء المالي، حيث تطرقنا الى بعض الجوانب المتعلقة بهذه العملية من مفهوم، خصائص وأهداف، وفي المبحث الأخير تناولنا بعض أساسيات تقييم الأداء المالي، والتي تمثلت في معايير، صعوبات ومتطلبات نجاحه، كما تطرقنا فيه الى ظاهرتي العسر والفشل المالي نظرا لكون المؤسسة الاقتصادية تقوم بتقييم أدائها المالي لتجنب الوقوع في هاتين الظاهرتين، وختمنا المبحث بمطلب تم الربط فيه بين أدوات التحليل المالي وعملية تقييم الأداء المالي، من خلال الاشارة الى دور استخدام هذه الأدوات في هذه العملية.

# الفصل الثاني:

# أهمية إستخدام الآليات الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

**تمهيد:**

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها في الحاضر وتحديد وجهتها في المستقبل، فالتحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتطور وتوسع أنشطة ووظائف المؤسسات الاقتصادية، والتي بدورها أدت إلى ظهور أساليب جديدة للتحليل المالي، أي استحداث أدوات تتناسب وهذا التطور، وللإحاطة بهذه الأساليب الحديثة للتحليل المالي المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، تم تقسيم هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.**

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي التقليدية.**

**المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة .**

## المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم وظائف المؤسسة، وأفضل الأدوات التي من خلالها يتم الحكم على أداءها، لذا سنقدم من خلال هذا المبحث كل من ماهية التحليل المالي، أهدافه، وظائفه والجهات المستفيدة منه .

### المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي وخصائصه

تعددت التعاريف حول التحليل المالي ومن بين هذه التعاريف ما يلي :

التحليل المالي هو "عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة الاقتصادية لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بأداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وكذا في تشخيص المشاكل وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل". [1]

وعرف أيضا "التحليل المالي هو مجموعة من الأساليب والأدوات للحكم على شركة أو مجموعة، والحكم على حساباتها ". [2]

كما عرف ايضا: "أنه عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأوراق، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب إتباعها ". [3]

وعرف أيضا أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي بهدف تقييم أداءه من زوايا عديدة بغرض تحديد جوانب القوة والضعف، ومن ثم استفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم". [4]

وعرف كذلك " التحليل المالي عبارة عن دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها، والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات، واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المؤسسات، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة" [5]

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نتوصل إلى خصائص التحليل المالي تتمثل فيما يلي : [6]

يعتبر التحليل المالي أداة تهدف إلى تقييم أداء المؤسسة في المستقبل بناءا على أدائها في الماضي والحاضر.

- يمكن للتحليل المالي من توضيح مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها.

---

[1] باصور رضوان،مرجع سابق ذكره،03.

[2] Sadi necer-eddine , **Analyse financiere d'entrepris ,**edition harmattan, p14.

[3] بن مالك عمار، مرجع ذكره،09.

[4] السيد احمد لطفي امين، **التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الاداء والاستثمار في البورصة**، الإسكندرية:الدار الجامعية، مصر، ط1، 2006، ص 40.

[5] شاكر منير واخرون، **التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات**، عمان: دار وائل للنشر، الاردن،ط2، 2005، ص12.

[6] عميروش ايمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 26 27 .

- تعتبر القوائم المالية المرجع الأساسي للتحليل المالي كونها تحتوي على معلومات متنوعة ولأغراض مختلفة.
- يؤدي التحليل المالي إلى إبراز العلاقات المختلفة بين العناصر المكونة للقوائم المالية .
- يهدف التحليل المالي إلى خدمة مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية ومساعدتها في اتخاذ القرارات الرشيدة وفي الوقت المناسب.
- تختلف جوانب التحليل المالي حسب الجهة المستخدمة له والهدف الذي تسعى إليه.
- يمكن للتحليل المالي من التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى الفشل المالي وعدم استمرارها في المستقبل.

وعلى ما سبق يمكن أن نقول أن التحليل المالي يعبر عن قراءة عناصر القوائم المالية إجمالا وتفصيلا قصد استخراج العلاقات بين عناصرها في مختلف الاتجاهات، ومن ثم صياغة تلك العلاقات في شكل مؤشرات كمية والاستعانة بأخرى نوعية ليتم استقراؤها بالشكل الذي يسمح بإعطاء حكم على أداء المؤسسة الناجم عن نشاطها الماضي والحاضر، والتنبؤ بالمواقف المالية الممكنة في المستقبل بما يخدم أغراض اتخاذ القرار.

## المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي وأهدافه

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق إلى بعض أنواع التحليل المالي، إضافة إلى الأهداف المرجوة من القيام بهذه العملية.

### الفرع الأول: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر الى التحليل باعتباره أنواعا متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي: [1]

1- **الجهة القائمة بالتحليل**: يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل الى:

- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه، وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة .
- التحليل الخارجي : يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك .

2- **البعد الزمني للتحليل** : إن للتحليل المالي بعدا زمنيا يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي :

[1] الحيالي وليد ناجي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربيةالمفتوحة، الدانمارك، 2007، ص ص 26 27.

- التحليل الرأسي : بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها،كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها .
- التحليل الأفقي : يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية .

3- **الفترة التي يغطيها التحليل**: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى الفترة التي يغطيها إلى ما يلي:

- التحليل المالي قصيرا لأجل: غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهتم بالدرجة الأولى بالدائنين والبنوك.
- التحليل المالي طويل الأجل : يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد الأقساط وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في السوق المالية .

4- **الهدف من التحليل**: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى الهدف من التحليل إلى ما يلي:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.

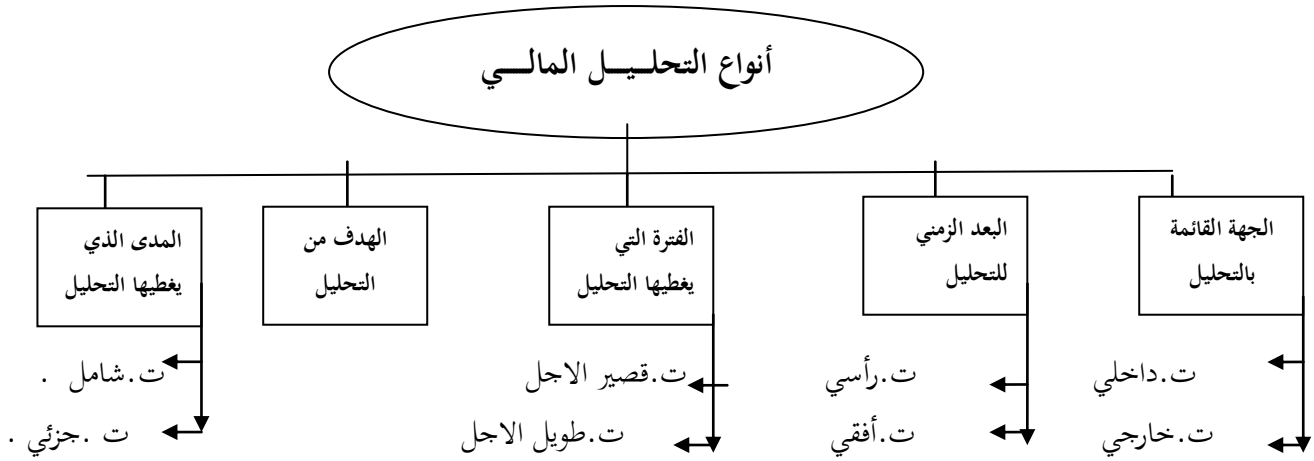
- تحليل لتقويم ربحية المشروع.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمشروع .
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.

5- **المدى الذي يغطيه التحليل** : يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي إلى ما يلي :

- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر

**الشكل رقم(05) : أنواع التحلـــــيـــل المـــــــــالـــــي.**




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على كتاب الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي.

يمثل الشكل اعلاه انواع التحليل المالي على حسب كل جهة القائمة

**الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي.**

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية، ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية:

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .
- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة .
- الحكم على كفاءة الإدارة .
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة .
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم.

هذه الأهداف المرجوة من التحليل قد تختلف باختلاف الغاية من التحليل، ولكن في كل الحالات ينتظر من المحلل المالي الإجابة على السؤال التالي: هل الهياكل المالية متوازنة ؟

**المطلب الثالث : استخدامات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.**

سنتناول في هذا المطلب بعض مجالات استعمال التحليل المالي، إضافة إلى مختلف الأطراف التي يمكن أن تستفيد من هذه العملية.

**الفرع الاول: إستعمالات التحليل المالي**

يستعمل التحليل المالي في المجالات التالية : [1]

- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة. وهذه المنظومة من العمليات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع تقديراته المستقبلية .
- **تحليل تقييم الأداء** : تعتبر أدوات التحليل المالي مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال .
- **التحليل الائتماني** : يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها مع علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة التقييم .
- **التحليل الاستثماري** :إن من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .
- **تحليل بعض الحالات الخاصة** : من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والتقييم والشراء، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة، لما يترتب على هذه الحالات الخاصة من اختفاء شخصية بعض المؤسسات وظهور شخصيات جديدة وتغيير وتبديل على الهيكل المالي الأساسي لكل مؤسسة .

**الفرع الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي .**

[1] سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارتها دراسة حالة**،مذكرة الماجيستر في العلوم التجارية(غير منشور)، تخصص ادارة اعمال،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير،جامعة باتنة، 2008 2009، ص ص7 8.

هناك عدة أطراف تستفيد من نتائج التحليل المالي وفقا للأهداف التي يسعى إليها كل طرف حيث نجد : [1]

- **إدارة الشركة** : يظهر التحليل المالي مدى كفاءة الإدارة في أداء وظائفها وقدرتها على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين، وكذا محاولة كسب ثقة ذوي المصالح المشتركة من أجل تحديد موقعها الاستراتيجي في المدى المتوسط والبعيد .
- **المساهمين والمالكين**: يرجع ذلك عن فصل الملكة عن إدارة المؤسسات، فإن الحاجة إلى نتائج التحليل المالي مسألة في غاية الأهمية تكمن في قدرة الإدارة على تحقيق مصالح المالكين والمساهمين بغرض تعظيم ثروتهم.
- **المستثمرون والدائنون**: تكمن أهمية نتائج التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين في مدى قدرة الادارة على تحديد نصيب السهم الواحد من الأرباح والارباح الموزعة، أما بالنسبة للدائنين فهم يهدفون من وراء تلك النتائج إلى التحقق من مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية.
- **هيئة الأوراق المالية** : حيث تهدف إلى معرفة المعلومات عن المؤسسات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية والافصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي .
- **الغرف التجارية والصناعية**: من أجل التحقق من مدى مساهمة المؤسسات في النهوض بالاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحدده.
- **مصلحة الضرائب**: للتأكد من مدى وفاء المؤسسات اتجاه مصلحة الضرائب، وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ككل.
- **المصارف والمؤسسات المالية**: من أجل تحديد وتقدير الجدارة الائتمانية للشركات، وهذا اعتمادا على مؤسسات التنقيط، بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.

## المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي التقليدية.

سيتم في هذا المبحث التعريف بأهم أساليب التقليدية للتحليل المالي، والتي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وعليه سيتم تناول التحليل عن طريق النسب المالية، جدول التمويل وكذا نسب المردودية.

### المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بإستخدام التحليل المالي للنسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات الأكثر استخداما في التحليل المالي، لذا سنقوم في هذ المطلب بتعريف النسب المالية، وذكر مختلف أنواعها.

#### الفرع الأول: تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية على أنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وتعتبر من الأدوات الأكثر استخداما في التحليل المالي. [2]

[1] بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص 7 8 .

[2] مطر محمد، **التحليل المالي والائتماني-الاساليب والادوات والاستخدامات-**، عمان: دار وائل للنشر، ،الاردن،ط1، 2000، ص 40.

**الفرع الثاني: انواع النسب المالية** توجد عدة أنواع من النسب المالية نذكر منها :

- **نسب السيولة** :يستخدم هذا النوع من النسب لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل، وتشمل ما يلي : [1]

- **نسبة التداول** : وحدة قياس هي المرة، حيث تقيس عدد مرات قدرة الأصول المتداولة على تسديد الالتزامات قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالية :

**نسبة التداول = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة**

الهدف من هذه النسبة قياس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها.

- **نسبة السيولة السريعة** : وتحسب بالعلاقة التالية :

**نسبة السيولة السريعة =(الاصول المتداولة – المخزون ) /الديون قصيرة الاجل**

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزونات.

- **نسبة السيولة الجاهزة** : وتحسب بالعلاقة التالية :

**نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الاجل**

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها .

- **نسب النشاط** : تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول .وفيما يلي أهم هذه النسب : [2]

- **معدل دوران مجموع الأصول** : ويحسب بالعلاقة التالية :

**معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول**

تهدف هذه النسبة إلى بيان العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدم في خلقها داخل المؤسسة .

- **معدل دوران الاصول الثابتة** : وتحسب بالعلاقة التالية :

**معدل دوران الاصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة**

تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات.

- **معدل دوران الاصول المتداولة** : ويحسب حسب العلاقة التالية :

**معدل دوران الاصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة**

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات .

[1] خنفر مؤيد راضي وافلاح المطارنة غسان،**تحليل القوائم المالية**،عمان: دار المسيرة لنشر، ط2، 2009، ص ص 146 153.
[2] سعادة اليمين،مرجع سبق ذكره، ص ص46، 48.

- **معدل دوران المخزون** : يحسب حسب العلاقة التالية :

**معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون**

يعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها.

- **نسب التمويل** : تقيس هذه النسب درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها .ومن بين نسب التمويل النسب التالية : [1]

- **نسبة التمويل الخارجي** : وتحسب حسب العلاقة التالية :

**نسبة الاقتراض = مجموع الديون / مجموع الخصوم**

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت اليه المؤسسة في تمويل اصولها من الغير .

- **نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية**: وتحسب هذه النسبة كالاتي :

**نسبة الاقتراض الى حقوق الملكية = مجموع الديون / حقوق الملكية**

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل الداخلية .

- **نسبة التمويل الدائم** : وتحسب كالتالي :

**نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة**

تشير هذه النسبة الى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة .

- **نسبة التمويل الخاص** : وتحسب حسب العلاقة التالية :

**نسبة التمويل الخاص : الأموال الخاصة / الأصول الثابتة**

تقيس هذه النسبة مدى تغطية أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة .

- **نسب المردودية** :تعكس نسب المردودية مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية .وفيما يلي بعض أنواع نسب المردودية : [2]

- **نسبة مردودية الأموال الخاصة** : وتحسب حسب العلاقة التالية :

**نسبة مردودية الأموال الخاصة = الربح الصافي / الأموال الخاصة**

تمثل هذه النسبة النتيجة المتحصل عليها من استخدام اموال المساهمين .

- **نسبة مردودية النشاط** : وتحسب كما يلي :

**نسبة مردودية النشاط = الربح الاجمالي / رقم الاعمال**

هذه النسبة تمثل مردودية رقم الأعمال، فهي تبين كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والاعباء الكلية .

**2- مؤشرات التوازن المالي** :

[1] سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 53 54.
[2] المرجع السابق، ص ص 54.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة، ومن أهمها رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة .[1]

## 1-رأس المال العامل :

يعتبر رأس المال من أهم مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية .

- **تعريف رأس المال العامل** : يعرف رأس المال العامل على أنه مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة، ويطلق عليه أيضا رأس المال العامل التشغيلي أو رأس المال المتداول .
- **أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه:**

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي :

### أ- رأس المال العامل الصافي :[2]

يعرف رأس المال الصافي على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة، ويتم حسابه بطريقتين هما :

- طريقة أعلى الميزانية

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- طريقة أسفل الميزانية

وفق هذه الطريقة فإن رأس المال العامل يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

### ب- رأس المال العامل الخاص :

يبين مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه كما يلي :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

وبتعويض الأموال الخاصة ب ( الخصوم – مجموع الديون ) وتعويض الأصول الثابتة ب ( الأصول – الاصول المتداولة) نحصل على رأس المال العامل من أسفل الميزانية .

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة – مجموع الديون

### ج- رأس المال العامل الأجنبي :

يبين قيمة الموارد الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، ويكتب وفق الصيغة التالية :

رأس المال العامل الاجنبي = إجمالي الديون

[1] سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 58 64.
[2] المرجع السابق، ص ص 68، 69

**د- رأس المال العامل الإجمالي :**

يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم غير المحققة والقيم الجاهزة .ويكتب حسب الصيغة التالية :

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

أو

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول – الأصول الثابتة

- **الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي :**[1]

هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل، وهي :

أ- رأس المال العامل الصافي موجب :يشير هنا إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فإن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية، وهذا ما يشير الى توازن في الهيكل المالي للمؤسسة .

ب-راس المال العامل الصافي معدوم: في هذه الحالة تغطي الاموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية لا تتيح اي ضمان تمويلي في المستقبل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

ج- رأس المال العامل الصافي معدوم: في هذه الحالة يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

- **العوامل المؤثرة على رأس المال العامل :**[2]

هناك العديد من العوامل التي تحدد حجم رأس المال العامل ككل، ويضاف إلى هذه العوامل تلك التي تؤثر على بنود راس المال العامل، اما العوامل التي تؤثر على حجم راس المال العامل ككل فهي:

- طبيعة النشاط.
- مقدار المبيعات المنتظرة .
- طبيعة عمليات التصنيع .
- زيادة مستوى الاسعار .
- العلاقة بين شروط الشراء وشروط البيع .
- قوة المركز المالي للمنشاة .
- طول دورة راس المال .

[1] سعادة اليمين،مرجع سبق ذكره، ص ص71 74.
[2] سعادة اليمين،مرجع سابق، ص 76.

## 2- احتياجات راس المال العامل :

تم تخصيص هذا الجزء للاحتياج في راس المال العامل، كونه هو الاخر مؤشرا من مؤشرات التوازن المالي المهمة

**تعريف احتياجات رأس المال العامل :**

تعرف احتياجات رأس المال العامل بانها راس المال العامل الذي تحتاج اليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الاجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية ايضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الاصول المتداولة التي لم تتحول بعد الى سيولة، هنا يستثنى من الاصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة الى سيولة، اما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الاجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الاجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من اجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابلا للاستخدام، ويتم حساب احتياجات راس المال العامل وفق العلاقة التالية :

احتياجات راس المال العامل = (الاصول المتداولة – القيم الجاهزة )-(الديون قصيرة الاجل – القروض المصرفية ).

**التغير في احتياجات راس المال العامل :**

هناك ثلاثة حالات نميزها في التغير في احتياجات راس المال العامل :

أ- احتياج راس المال العامل موجب :هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر اخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات راس المال العامل، مما يتوجب وجود راس مال عامل موجب لتغطية العجز .

ب-احتياج راس المال العامل سالب : هذا يعني ان المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج الى موارد اخرى ونقول ان الحالة المالية للمؤسسة جيدة .

ج- احتياج راس المال معدوم : عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الامثل للموارد .

## 3- الخزينة :

إلى جانب راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل توجد الخزينة، لذلك سيتم التطرق الى تعريفها، كيفية حسابها ومختلف تغيراتها .

**تعريف الخزينة :**[1]

تعرف الخزينة على انها مجموع الاموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لدورة استغلالية، اي مجموع الاموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا.

تحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين :

[1] سعادة اليمين،مرجع سبق ذكره، ص ص 66 67.

الخزينة = راس المال العامل – احتياجات راس المال العامل

أو

الخزينة = القيم الجاهزة – القروض المصرفية

**الحالات الممكنة للخزينة :**[1]

من خلال مقارنة راس المال العامل مع احتياجات راس المال العامل، ينتج لدينا ثلاثة حالات للخزينة وهي :

أ- الحالة الاولى : الخزينة الصفرية

تعتبر هذه الحالة هي الحالة المثلى للخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل، لكن لابد من اخذ الحذر، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من اجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

ب-الحالة الثانية : الخزينة موجبة

في هذه الحالة تكون الموارد الدائمة اكبر من الاصول الثابتة، وبالتالي يكون هناك فائض في راس المال العامل مقارنة بالاحتياجات في راس المال العامل، ويظهر هذ الفائض في شكل سيولة، وهذا ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الاصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة .

ج- الحالة الثالثة : الخزينة سالبة

في هذه الحالة يكون راس المال العامل اقل من الاحتياجات في راس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة الى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من اجل استمرار النشاط .

### 4- شروط التوازن المالي

لكي يتحقق التوازن المالي داخل المؤسسة، لابد من تحقق الشروط التالية :

- الشرط الاول : يجب ان يكون راس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تكون المؤسسة من تمويل الاصول الثابتة اعتمادا على الموارد الدائمة اي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الاجل، والمتمثلة في راس المال والديون المتوسطة والطويلة الاجل .
- الشرط الثاني : يجب ان يغطي راس المال العامل الاحتياج في راس المال العامل، اذ لا يكفي ان يكون راس المال العامل موجب، بل يجب ان يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال .
- الشرط الثالث : خزينة موجبة، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وبذلك تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات .

## المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي باستخدام التحليل عن طريق جدول التمويل

يعتبر جدول التمويل من بين الأساليب الشائع استخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية .

[1] سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره،ص ص73.

**الفرع الأول : مفهوم جدول التمويل :**

هو جدول يبين التغيرات التي تحدث على الذمة المالية للمؤسسة بين فترتين، ويفسر التغيرات التي تطرا على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يبين لنا هذا الجدول مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة، والاتجاهات التي استعملت فيها من جهة اخرى .[1]

كما عرف ايضا بانه جدول يظهر الاثار المترتبة عن قيام المؤسسة بنشاطاتها، وعملياتها في ميزانيتها عن طريق الزيادة او الانخفاض في العناصر المختلفة للأصول والخصوم، بما فيها الاموال الخاصة، ويمكن ملاحظة هذه التغيرات من خلال مقارنة الميزانيات مع بعضها لعدة سنوات، وهذه الملاحظات تقدم كمية كبيرة من المعلومات التي لها قيمتها عند استخلاص اي راي يتعلق بتطور المؤسسة وتقدمها. [2]

**ثانيا : بناء جدول التمويل:**

نجد في جدول التمويل جزئيين :

- الجزء الأول: يحتوي على : [3]
  - الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية .
  - الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة .

حيث يعطي هذا الجزء المتغير في راس المال العامل الصافي الاجمالي معبرا عنه بالتغيرات في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة، ويعبر وفق العلاقة التالية :

$$\Delta R_D - \Delta R_x = \Delta FR_{ng}$$

- الجزء الثاني : يحتوي على : [4]
  - التغير في عناصر الاستغلال .
  - التغير في العناصر خارج الاستغلال .
  - التغير في الخزينة الصافية الاجمالية .

- بالنسبة للتغير في عناصر الاستغلال : يتم حساب الفرق بين الاستخدامات والموارد، وذلك من خلال العلاقة التالية :

$$\Delta BFRex = \Delta Ex - \Delta Rex$$

- اما بالنسبة للتغير في العناصر خارج الاستغلال : تتمثل في الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الغير اساسية والانشطة ذات الطابع الاستثنائي، وتحسب كالاتي :
- $$\Delta BFRhex = \Delta Ehx - \Delta ERhex$$

[1] سعادة اليمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 77.
[2] لسلوس، مبارك،**التسيير المالي**،الجزائر: ديوان لمطبوعات الجامعية، 2004، ص 61.
[3] بن ساسي الياس،قريشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 110.
[4] المرجع السابق ، ص 113.

- التغير في عناصر الخزينة :يعتبر محصلة للتغيرات السابقة، ويتشكل من عنصرين هما التغير في موارد الخزينة والتغير في الاستخدامات، حيث يتم حسابه بالعلاقة التالية :

$$\Delta T = \Delta Et - \Delta Rt$$

وبناءا على التغيرات الثلاثة يتم حساب التغير في راس المال تبعا للعلاقة التالية :

$$\Delta BFRex + \Delta BFhex + \Delta T = \Delta FRng$$

**المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي باستخدام جدول التدفقات النقدية.**

يكتسب تحليل التدفقات النقدية أهمية كبيرة، وذلك بدوره إلهام في اتخاذ القرارات المالية، سواء تلك التي تنصب على البيانات المالية التاريخية للمؤسسة، أو ذلك التحليل المستقبلي للتدفق النقدي الذي ينصب على بيانات مستقبلية، وكلاهما يساعدان في التعرف على نقاط القوة والضعف من حيث قدرة المؤسسة على توليد النقد .

**الفرع الأول: مفهوم قائمة التدفقات النقدية**

تعرف قائمة التدفقات النقدية(SCF) بأنها القائمة التي تعرض المتحصلات النقدية ( المقبوضات ) والمدفوعات النقدية ( المدفوعات ) وصافي التغير في النقدية في ثلاث انشطة رئيسية هي انشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل للمؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة محددة بصورة تؤدي الى توفير رصيد النقدية في أول فترة وأخرها .[1]

تعتبر قائمة التدفقات النقدية حلقة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العمومية، حيث أن الغرض الأساسي منها هو تحديد التدفقات الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة، اذ أن هذا الكشف يظهر آثار الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية على النقد .[2]

**الفرع الثاني: تبويب التدفقات النقدية**

تبوب قائمة التدفقات النقدية المتحصلات والمدفوعات النقدية وفقا لكل من انشطة التشغيل والاستثمار والتمويل وفيما يلي خصائص العمليات المرتبطة بكل نوع من هذه الانشطة :[3]

**أ– الانشطة التشغيلية** :وتمثل الاثار النقدية للمعاملات والاحداث الاخرى التي تدخل ضمن صافي الدخل .

**ب–الانشطة الاستثمارية** : وتمثل الانشطة التي تتعلق باقتناء او استبدال او بيع الاصول غير المتداولة .

**ج–الانشطة التمويلية** : وهي تتضمن المعاملات التجارية مع الدائنين والمالكين .

والجدول التالي يوضح العناصر المكونة لكل نوع من الانشطة الثلاث المذكورة :

---

[1] سامي خضر نادية،**دراسة لأعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف المول للتنمية والاستثمار**، مجلة بحوث المستقبل، العدد،23، 2008، ص 24.

[2] قرام زينب، **إستخدام التحليل المالي لتقييم اداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها**، ماستر اكاديمي في علوم التسيير(غير منشور)،جامعة ام البواقي، 2013 2014، ص56.

[3] اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 87.

**الجدول رقم(01): عناصر الانشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي.**

| الأنشطة | التدفقات | |
|---|---|---|
| | التدفقات النقدية الداخلة | التدفقات النقدية الخارجة |
| الأنشطة التشغيلية | - مبيعات السلع والخدمات.<br>- الفوائد المستلمة.<br>- حصص الارباح المستلمة.<br>- بيع الوراق التجارية مقابل النقدية.<br>- مصادر الايراد الاخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية . | - مشتريات البضاعة.<br>- الرواتب والأجور .<br>- الفوائد المدفوعة.<br>- شراء الاوراق التجارية نقدا.<br>- المصاريف الاخرى. |
| الأنشطة الاستثمارية | - بيع معدات وعقارات.<br>- بيع الاستثمارات المالية. | - شراء معدات وعقارات.<br>- شراء الاستثمارات المالية. |
| الأنشطة التمويلية | - بيع اسهم رأس المال .<br>- اصدار سندات. | - شراء سندات الخزينة.<br>- دفع الديون (اصل الدين فقط)<br>- دفع حصص الارباح النقدية. |

**المصدر**: اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره،ص 88.

يمثل الجدول اعلاه قائمة التدفقات النقدية، حيث وكما هومبين في الجدول انها تتكون من 3 انواع من التدفقات : تدفقات تشغيلية ، تدفقات استثمارية ،وتدفقات تمويلية.

**الفرع الثالث: طرق اعداد قائمة التدفق النقدي**

توجد طريقتين لإعداد قائمة التدفق النقدي وهما : [1]

الطريقة المباشرة : وتحسب هذه التدفقات حسب الطريقة المستخدمة في اعداد القائمة .

لتنظيم قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة، علينا اتباع الخطوات الاتية :

الخطوة الاولى : ويتم فيها تحديد صافي النقد الذي تم تحصيله وكذلك الذي تم استخدامه وصرفه خلال انشطة التشغيل، وذلك بتحويل الدخل المتأتي والمتراكم بناء على قاعدة الاستحقاق الى النقد .

[1] داوود نعيم نمر، **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، عمان: دار البلدية، ط1، 2012، ص 123.

الخطوة الثانية: من خلال تحليل الميزانية العمومية، يتم تحليل التغيرات على الأصول الثابتة، وحسابات المطلوبات طويلة الأجل .

الخطوة الثالثة : تتم مقارنة التغيرات في قائمة التدفق النقدي مع التغيرات في حساب النقد الموجود في الميزانية العمومية، وذلك للتأكد من مطابقتها .

الطريقة غير المباشرة : تسمى هذه الطريقة بطريقة الدخل، حيث يتم التعديل من أساس الاستحقاق إلى الاساس النقدي، ويشمل كل بنود قائمة الدخل ذات الصلة بالنشاط المستقبلي .

ويتم إعداد القائمة وفقا لهذه الطريقة على النحو التالي :

- إيجاد التغير في النقدية: ويكون ذلك من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها .
- رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية: يتم هنا رصد التغيرات الحادثة في مختلف بنود الميزانية العمومية، سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان .

– احتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي احتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية : حيث يتم المقابلة بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة ضمن كل نشاط .

– استخراج صافي التدفقات النقدية : يتم هنا جمع صافي التدفقات النقدية من مختلف الانشطة، وهو ما يجب ان يتساوى مع التغير في النقدية وما يعادلها، حيث يجمع الرصيد الى النقدية في اول المدة مع رصيد النقدية في اخر المدة .

## الفرع الرابع: نسب التدفقات النقدية [1]

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية، وتقييم الأداء في المؤسسات، وسنذكر فيما يلي هذه النسب :

### أولا: نسب جودة السيولة

ترتبط قوة او ضعف سيولة المؤسسة الاقتصادية بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية، فضلا على ان عرض مصادر استخدامات النقد التشغيلي يور مؤشرات تفيد في اختيار مدى كفاءة سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة، ومن اهم هذه النسب هي: [2]

أ– **نسبة تغطية النقدية** = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

- وتعكس هذه النسبة مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية عن طريق الاقتراض او بواسطة ادوات الملكية او من خلال كليهما .

ب– **نسبة التدفقات النقدية الضرورية** =صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / الديون مستحقة الاداء ومدفوعات التأخير.

[1] سعادة اليمين،مرجع سبق ذكره،ص ص 77 78.

[2] شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي**، عمان: دار الزهران للنشر، الاردن،ط1، 2012، ص 177.

- وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة في انتاج النقدية من الانشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة الاحتياجات التمويلية الضرورية .

**ج – نسبة الفوائد المدفوعة** = فوائد الديون المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية .

- تعكس هذه النسبة مدى استفاء النقدية الناتجة من الانشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، ان ارتفاع هذه النسبة يشير حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة.

**ثانيا: نسب جودة الربحية :**

اذ يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي وذلك على اساس ان الاول يتم تحديده بموجب اساس الاستحقاق بينما الثاني يتم بموجب اساس نقدي، وكلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي الذي تحققه المؤسسة خلال العام كلما ارتفعت جودة او نوعية ارباح المؤسسة وبالعكس، ومن بين هذه النسب مايلي : [1]

**أ– نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية =** التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الاساسية .

- وتوضح هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة وتغطية الالتزامات قصيرة الاجل .

**ب– نسبة النقدية التشغيلية** = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / صافي الدخل .

- تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي صافي.

**ج– نسبة التدفق التشغيلي** = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / صافي المبيعات .

- توضح مدى كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها.

**د– نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي** = صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية / اجمالي الموجودات .

- توضح مدى قدرة موجودات المؤسسة الاقتصادية على توليد تدفق نقدي تشغيلي.

**ثالثا: نسب تقييم سياسات التمويل :**

من أهم المستخدمة في هذا المجال ما يلي : [2]

**أ– نسبة التوزيعات النقدية** = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية .

- توفر هذه النسبة معلومات عن السياسات التي تتبعها المؤسسة في مجال التوزيع " الارباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة " .

---

[1] نوري محمد امال، **مدى تناغم التحليل المالي على محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 34، 2013، ص 349.

[2] شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره،ص 191 .

**ب– نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة** = المقبوضات النقدية المحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات النقدية على الاسهم / التدفقات النقدية الداخلة من الانشطة التشغيلية .

- وتقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لفوائد الاستثمارات سواء في القروض او الاوراق المالية.

**ج–نسبة الانفاق الرأسمالي =** الانفاق الرأسمالي الحقيقي ( الزيادة في الاصول الثابتة) / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل واصدارات الاسهم والسندات .

- وتقيس هذه النسبة الاهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجية في تمويل الانفاق الرأسمالي المستثمر في حيازة الاصول الانتاجية، وتخدم هذه النسبة كل من المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات كيفية استخدام اموالهم كما تعكس مدى نجاح الادارة في اتباع سياسة ملائمة في تمويل الاصول طويلة الاجل من مصادر تمويل طويلة الاجل.

**الفرع الخامس: أهمية واهداف قائمة التدفقات النقدية :**[1]

**1– أهمية قائمة التدفقات النقدية :**

تأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من خلال الجهات التي يهمها الحصول على المعلومات التي توفرها تلك القائمة. وهذه الجهات هي :

إدارة المؤسسة: يمكن لإدارة المؤسسة تقييم أداء فيما اتخذته من قرارات استثمارية من عمليات بيع وشراء، اضافة الى ما يمكن ان تتخذه مستقبلا من قرارات، حيث تظهر هذه القائمة الوضع النقدي في لحظة معينة وفي نقطة معينة، بدلا من الافتراض والتوقع العشوائي.

المستثمرين والمقرضين: تساعد قائمة التدفق النقدي في الإجابة على تساؤلات المستثمرين والمقرضين مثل قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المطلوبة من دفع مستحقات وغير ذلك .

**2– أهداف قائمة التدفقات النقدية:**

تتمثل أبرز أهداف القائمة فيما يلي :

- تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل .
- تقييم السيولة والسير والمرونة المالية .
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على اجراء توزيعات الارباح ومقابلة التزاماتها .
- تقييم أسباب الاختلاف فيما بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من انشطة التشغيل .
- تقييم الآثار على المركز المالي للمؤسسة لكل من العمليات الاستثمارية والتمويلية النقدية وغير النقدية خلال الفترة

[1] عزوي هارون، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الافصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة الماجستير في علوم التسيير(غيرمنشور)، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،2010 2011، ص 65.

- تقييم جودة او نوعية ارباح الشركة

## المبحث الثالث :تقييم الأداء المالي بإستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة .

نظرا للتعقيدات والتحديات التي تحيط بالمؤسسات الاقتصادية، والتي تهدد إستمراريتها، أصبح من الضروري في وقتنا الحالي تطبيق الاستراتيجيات الحديثة للتحليل المالي المتقدم، والتي بدورها تفيد في الكشف عن مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة وتقيس مدى قدرتها على تحقيق الارباح، وفي هذا المبحث سيتم التطرق الى الادوات الحديثة التي يتم استخدامها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة.

### المطلب الأول : تقييم الأداء المالي بإستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية

من بين الأساليب التحليل المالي الكمية ما يعرف بالأساليب الإحصائية والرياضية، لذا سيتم في هذا المطلب التطرق أولا إلى الأساليب الإحصائية، ثم الأساليب الرياضية.

#### الفرع الاول : الأساليب الإحصائية

**1- مفهوم الأساليب الإحصائية :**

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة والتي يعبر عنها بالمعدل، قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة المؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية، بعيدا عن التحيز الشخصي، كما يجب أن تكون الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤشرات الشاذة .[1]

ويمكن تعريف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي، تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة، وعندما يتم التحليل المالي لعدد من السنوات بموجب الارقام القياسية، يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية.

وتحسب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية كالآتي:

**( قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة نفس العنصر في سنة الاساس ) *100**

والغاية من ايجاد التغيرات النسبية هي الدراسة المستفيضة معرفة اسباب هذه التغيرات، لمساعدة ذوي الشأن لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

**2- إجراءات التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية :**[2]

- يتم اتباع هذا الأسلوب في حالة وجود سلسلة من البيانات المالية .
- يتم إعداد جدول يتكون من حلقين، الأول للعناصر والثاني للسنوات.

[1] علي فاضل جابر، **التحليل الماي لاغراض تقويم الاداء**، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الادارة والاقتصاد، العراق،2006، ص 12.

[2] المرجع السابق، ص 14.

- تعتبر قيمة سنة الاساس 100، ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثليه من سنة الأساس مضروبا في 100.
- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية.

**ثانيا : الأساليب الرياضية :** [1]

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الارباح والمصاريف او العلاقة بين المبيعات والعمال، وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف

وتوجد عدة طرق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغيرة، وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لذا يجب على المحلل ان يكون ملما بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي، وعندما لا يمكن الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي.

يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية : [2]

1- **طريقة الإرتباط والإنحدار**: نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (X ;Y) اما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل $y_{i=f(x)}$ فتسمى بدراسة الانحدار، والمنحنى او المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم او منحنى الانحدار .

ولدراسة السوق على سبيل المثال يمكن ان نستخدم الانحدار والارتباط كي نوجد العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة ومقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية، ويمكن استخدام معادلة لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تقدير الميلغ المخصص للدعاية، يذكر أنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، وإلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط، عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محلل التحليل والدراسة .

2- **طريقة البرمجة الخطية**: البرمجة تعني وضع المشكلة المراد دراستها بصيغة رياضية او نموذج رياضي ومن ثم حلها، لذا فان البرمجة الخطية بهذا المعنى تتضمن تخطيط مختلف الانشطة من اجل الحصول على نتائج مثلى، ويمكن تعريف البرمجة الخطية بانها " احدى نماذج البرمجة الرياضية التي تهتم بالتوزيع او التخصيص الفعال لموارد محددة على انشطة معروفة بقصد الوصول الى الهدف المطلوب.

كما يمكن اعتبارها كوسيلة:

- للمساعدة في اتخاذ القرارات سيما المتعلقة بوظائف المؤسسة الرئيسية .

[1] شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 231.
[2] بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره، ص 67.

- تحديد المزيج الامثل من الانتاج للحصول على اكبر منفعة ممكنة .
- المساعدة في التخطيط والرقابة على الانتاج .
- تساعد البرمجة الخطية في اختيار طريقة الانتاج التي تحقق اكبر منفعة ممكنة .
- تساعد في تحديد افضل الطرق لتوزيع المنتجات من اماكن الانتاج الى اماكن الاستخدام .
- تساعد في عملية احتساب ومن ثم السيطرة على طاقات المكائن من اجل الوصول الى اقل التكاليف .

وللبرمجة الخطية عدة طرق منها معادلة مستقيم $Y = aX + b$

حيث تعبر aعن قيمة Yلما X=0في حين تعبر bعن ميل الخط وهو عبارة عن التغير في Yبوحدة واحدة.

3- **طريقة المصفوفات الخطية والموجهة** :تستخدم هذه الطريقة لحل المعادلات ذات المجاهيل المتعددة والمعقدة في المؤسسات الانتاجية التي تتسم بالحجم الكبير، او حل مشاكل تواجه قطاعا اقتصاديا معينا، لذا لا تستعمل هذه الطريقة الا عند الضرورة خاصة وانها تتميز بالتعقيد وتحتاج الى برامج معلوماتية خاصة من اجل تحليل بيانات المؤسسة .

**المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي بإستخدام القيمة الإقتصادية والسوقية المضافة .**

تعتبر القيمة السوقية والاقتصادية المضافة أحد الأساليب الحديثة للتحليل المالي المعاصر، التي يتم إستخدامها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، وذلك لتحقيق أهداف معينة، من بينها تعظيم القيمة السوقية لأسهم المؤسسة.

**الفرع الأول: القيمة الإقتصادية المضافة :** [1]

من وجهة نظر إقتصادية، المؤسسة التي تخلق قيمة إقتصادية مضافة هي المؤسسة التي يكون العائد على رأس المال أكبر من كلفة الفرصة البديلة .

أما في اطار النظرية المحاسبية والفكر المالي المعاصر، فان مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة تم طرحه في منتصف القرن العشرين، تحت صيغ ومفاهيم مختلفة ضمنها الدخل المتبقي، ويعرف على انه الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوما منه تكلفة راس المال المستثمرة .

وبعد تطوير هذا المقياس أصبح معيار القيمة الاقتصادية المضافة أداة متكاملة لقياس الأداء الداخلي والخارجي، كما أنه معيار لربط القيمة وتعظيم ثروة المساهمين .

**كيفية حساب القيمة الاقتصادية المضافة :**

تحسب وفقا للصيغة التالية :

$$EVA = NOPAT - WACC * I$$

حيث : - EVA تمثل القيمة الاقتصادية المضافة .

[1] تايه التيمي عدنان و التميمي ارشد فؤاد، **التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة العربية،2008، ص ص 137 141 .

- NOPAT صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة .
- WACC تكلفة راس المال .
- I مبلغ الاستثمار .

**الفرع الثاني: القيمة السوقية المضافة :**

**1- مفهوم القيمة السوقية المضافة :** [1]

يقصد بالقيمة السوقية المضافة (MVA)الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر من قبل المالكين والمقرضين، ووفقا للمؤسسة المسوقة فان القيمة السوقية المضافة تمثل احدى الادوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، وذلك فان هذا المعيار مقياس للمؤسسات الناجحة التي تحقق قيمة سوقية مضافة موجبة كونها مقياس جوهري يلخص الاداء الاداري والتشغيلي للمؤسسة وقدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

**2- كيفية حساب القيمة السوقية المضافة :**

يفترض ثبات القيمة للديون طويلة الأجل، حيث تكون مساوية لقيمتها الدفترية، ولهذا تعتبر القيمة السوقية مساوية للفرق بين القيمة السوقية لاسهم المؤسسات والقيمة الدفترية لحقوق المالكين، لذا تحسب بالطريقة التالية :
القيمة السوقية المضافة =القيمة السوقية لاسهم المؤسسات – القيمة الدفترية لحقوق المالكين .

$$MVA = MVE - BVE$$

حيث : - MVA: القيمة السوقية المضافة .

- MVE: القيمة السوقية لاسهم المؤسسة .
- BVE:القيمة الدفترية لحقوق المالكين .

**3- العوامل المؤثرة في القيمة السوقية المضافة :** [2]

هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر على القيمة السوقية المضافة، يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- معدلات النمو في الايرادات وصافي الربح التشغيلي .
- انتاجية الدينار المستثمر .
- الحد الادنى من هامش الربح المطلوب لخلق ثروة اضافية للمساهمين .

[1] تايه النعيمي عدنان و التميمي، مرجع سابق، ص145.
[2] بن مالك عمار مرجع سبق ذكره،68.

**المطلب الثالث : تقييم الأداء المالي بإستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي .**

يعتمد التحليل المالي بهدف التنبؤ بالفشل المالي على استخدام النماذج الكمية من النسب والمؤشرات المالية، لمعرفة معطيات معينة أو نتائج محددة ومقارنتها مع نسب معيارية وقيم أخرى .

ومن بين النماذج التي يتم اعتمادها ما يلي :

**الفرع الأول : نموذج Altman** [1] :

قام Altman باستخدام طريقتين هما طريقة التحليل التمييزي الخطي وطريقة التحليل التمييزي التربيعي، حيث شمل التحليل 28 نسبة مالية، وكانت النتيجة استبدال القيمة السوقية لحقوق المساهمين بالقيمة الدفترية، وتم في الاخير التوصل الى العلاقة التالية :

$$Z = 0.717x + 0.84x + 0.310x_3 + 0.420x_4$$

حيث ان :

**x1** رأس المال العامل / مجموع الأصول المادية .

**x2** الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول المادية .

**x3** الارباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الاصول المادية .

**x4** القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم .

- اذا كان رصيد المؤشر Z يساوي 2.6 أو أكثر، فإن الشركة مستمرة وغير معرضة لخطر الإفلاس، أما إذا كانت القيمة تساوي 1.1 أو أقل، فان المؤسسة معرضة لخطر الافلاس .

**الفرع الثاني: نموذج Altman & Mc Cough :** [2]

يؤسس هذا النوع من المؤشرات على خمس انواع من المؤشرات، لكل واحد منها وزنا ترجيحيا يختلف عن الاخر للتنبؤ بحدوث فشل مالي، ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض لمخاطر الافلاس، ويأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها Z متغير تابع، والمؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة الفاصلة للفشل المالي، ويصاغ بالمعادلة التالية :

$$Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.010x_5$$

حيث أن :

**x1** راس المال العامل /اجمالي الاصول .

**x2** الارباح المحتجزة/ اجمالي الاصول .

**x3** الارباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الاصول .

**x4** القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع الخصوم .

**x5** المبيعات / اجمالي الاصول .

والقيمة الفاصلة لهذا النموذج هي 2.675

[1] الحيالي وليد ناجي، مرجع سبق ذكره، ص225.
[2] المرجع السابق، ص 226.

**الفرع الثالث : نموذج Gordan springate :** [1]

استخدم الباحث springate اسلوب التحليل التميزي المتعدد لاختيار افضل اربع نسب مالية، ومجموعة اخرى من المؤسسات اعلنت افلاسها او تم تصفيتها . وتم التوصل الي الصيغة التالية :

حيث ان : x1 راس المال العامل / مجموع الاصول المادية .

x2 الارباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الاصول المادية .

x3 الارباح قبل الضرائب / الخصوم المتداولة .

x4 صافي المبيعات / مجموع الاصول المادية .

- كلما ارتفعت قيمة المؤشر Z فان هذا يشير الى سلامة المركز المالي للمؤسسة، اما اذا كان اقل من 0.862 فان المؤسسة تصنف على انها مهددة بخطر الإفلاس .

**الفرع الرابع : نموذج kida :** [2]

يعتبر هذا النموذج من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل المالي، حيث تم من خلاله الاعتماد على خمس نسب مالية، تشمل كل جوانب الاداء التشغيلي، صنفت بدقة .

ووفق هذه النسب تم صيغة النموذج التالي :

$$Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 - 0.461x_3 0.463x_4 + 0.271x_5$$

حيث ان :

**x1** تمثل نسبة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة الى الموجودات .

**x2** تمثل نسبة جملة حقوق الملكية الى جملة المطلوبات .

**x3** تمثل نسبة الاصول السائلة الى المطلوبات المتداولة .

**x4** تمثل نسبة المبيعات الى الموجودات .

**x5** تمثل نسبة النقدية الى جملة الموجدات .

ووفق متغيرات هذا النموذج، فإن إحتمالات الفشل التي تتعرض لها مؤسسة الأعمال تزداد كلما كانت قيمة Z مقدار سالب او اقل من الصفر، وتنعدم اذا كانت القيمة موجبة، او اكثر من 1.

**الفرع الخامس : نموذج Zmijewski :** [3]

إعتمد Zmijewski في تموذجه على ثلاث نسب مالية محتملة من واقع التقارير المالية لمؤسسات ما . وتم التوصل الى الصيغة التالية :

$$Z = -8.7117 - 6.5279x_1 - 9.8054x_2 - 0.1814x_3$$

حيث ان : x1 معدل العائد على مجموع الاصول .

**x2** نسبة المديونية . **x3** نسبة التداول .

[1] بن مالك عمار، مرجع سبق ذكره،ص 116.
[2] شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص 254.
[3] المرجع السابق، ص 252.

**خلاصة الفصل :**

من خلال دراستنا لهذا الفصل والمتعلق بالتحليل المالي، ومختلف أساليبه التقليدية والحديثة، التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، تم إستخلاص مفهوم التحليل المالي، إذ توصلنا الى أنه عملية معالجة للبيانات الموجودة على القوائم المالية، بإستخدام مجموعة من الأدوات، والتي تمكن من الحصول على نتائج وأرقام، من خلالها يتم الحكم على الأداء المالي للمؤسسة.

وبعدها تناولنا بعض الأساليب التقليدية للتحليل المالي، والتي تتمثل في النسب المالية، والتي تشمل نسب السيولة، نسب الربحية، نسب السوق، نسب النشاط ونسب المديونية، بالإضافة الى تحليل التعادل، التحليل عن طريق جدول التمويل وعن طريق قائمة الدفقات النقدية.

ثم تطرقنا الى الأساليب الحديثة للتحليل المالي، باعتبارها تصب في صلب موضوع الدراسة، حيث تطرقنا الى التحليل عن طريق الأساليب الكمية الحديثة المتمثلة في الأساليب الاحصائية والرياضية، القيمة السوقية المضافة وكذا القيمة الاقتصادية المضافة.

وأخيرا تطرقنا الى أربع نماذج للتنبؤ بالفشل المالي، كونها تعد من مؤشرات الجدارة الائتمانية، التي تعكس نوعية الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.

# الفصل الثالث:

# دراسة حالة مؤسسة سونلغاز

# -المـــديـــة-

**تمهـــيد:**

تزخر الجزائر بموارد مهمة للكهرباء من أجل دفع الآلة الصناعية التي تمكن من رفع التحدي في وجه التطور الاقتصادي في الجزائر، وهنا يظهر الدور الذي تلعبه شركة سونلغاز في هذه الاستراتيجية عن طريق إنتاج الطاقة الكهربائية ونقل وتوزيع الكهرباء والغاز.

وبعد الإلمام بجميع الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، سنقوم في هذا الفصل بتقييم الاداء المالي لأحد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والمتمثلة في مؤسسة سونلغاز لولاية المدية، حيث سنقوم باستخدام ادوات التحليل المالي التي تم التطرق اليها في الجانب النظري في الحكم على الاداء المالي لهذه المؤسسة وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف هذه المؤسسة .

وبالتالي سيتم تقسيم هذا الفصل الى:

**المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.**

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بإستخدام الأساليب الإحصائية، الرياضية والقيمة المضافة**

**المبحث الثالث: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بإستخدام الأساليب التنبؤ بالفشل المالي.**

**المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة**

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، وذلك من خلال تناول كل من تعريفها، أهدافها، مهامها، وهيكلها التنظيمي.

**المطلب الأول: تعريف المؤسسة** [1]

للتعرف على المؤسسة لابد من تناول تعريفها

**أولا: تعريف مؤسسة سونلغاز–المدية–:**

هي مديرية فرعية تابعة للفرع الرئيسي الذي يضم ثلاثة فروع، يسمى بشركة توزيع الكهرباء والغاز للوسط SDC حسب التقسيم الممثل للشركة الأم، أنشئت هذه المديرية بالمدية عام 2006، وهي مديرية جهوية مكلفة في حدود صلاحيات سونلغاز بتوزيع الطاقة الكهرباء والغاز، وتلبية حاجيات الزبائن على مستوى المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة ونوعية الخدمة والأمان، تعمل هذه المديرية على ضمان التسيير الإداري واستغلال شبكات الكهرباء من نوع التوتر العالي والمتوسط والمنخفض وتوكل إليها مهمة تطوير الشبكات وصيانتها وكذلك الشأن بالنسبة لشبكات نقل الغاز، كما تساهم في تحديد السياسة التجارية للمؤسسة وفي التخطيط العام للشبكات وضمان تسيير وإيصال خدماتها للزبائن وتقديم المساعدة والنصائح.

تعتبر" سونلغاز" المديرية الجهوية للتوزيع بالمدية ممثل المؤسسة الأم في ولاية المدية، أي أنها تقوم ببعض مهامها وفق الصلاحيات المخولة لها وتبعا للبرنامج العام التي تسير عليه، وقد كانت ولاية المدية تندرج ضمن مديرية البليدة، ويقع مقرها بمركز بلدية المدية، وبالضبط مقابل المستشفى المحلي "محمد بوضياف".

**المطلب الثاني: اهمية ووظائف المؤسسة** [2]

**الفرع الاول : أهمية المؤسسة**

باعتبار سونلغاز مؤسسة اقتصادية تمارس عملا تجاريا فبمجرد اكتسابها الشخصية المعنوية بموجب القانون فهي تخضع لقواعد القانون التجاري وهي ملزمة بمسك الدفاتر التجارية ولقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية عبر كامل التراب الوطني في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز حيث سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97 % ونسبة الغاز إلى ما يفوق 43 %.

[1] www.sonelgaz.dz
[2] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

**الفرع الثاني: الوظائف[3]:**

من خلال التطورات التي عرفتها شركة سونلغاز أصبحت تقوم بمجموعة من الوظائف والمهام ومن خلال المادة 6 من الجريدة الرسمية رقم 54 وفي ديسمبر 1995 وفي إطار الأهداف المسطرة والخدمات العمومية تقوم المؤسسة بمجموعة من الوظائف والمهام ومن وظائف شركة سونلغاز نذكر ما يلي:

- ضمان نوعية إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وكذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط حماية والأمن وبأقل التكاليف .
- تركيب، وتصليح وصيانة وإعادة تجديد مراكز الإنتاج ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية بالإضافة إلى مراكز التوزيع العمومي للغاز.
- لتخطيط ووضع البرامج السنوية وكذا المراكز المعدة لسنوات .
- –ضمان التموين لازم لتحقيق وتنفيذ البرامج مسطرة .
- –توفير منشآت الضرورية (التجهيزات، الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها .
- –التحديد والتعريف بالكيفيات والإمكانيات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات والتركيبات الغازية) وكذا المتعلقة بأجهزة القياس والحساب .
- –ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج .
- تساهم في السياسة المنتجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الأداءات المقدمة للعملاء تطبيق السياسة التجارية للمؤسسة ومراقبتها .
- ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء والإصلاح واستغلال الموارد.
- ضمان التسيير الحسن للموارد البشرية والعتاد لازم للعمل .
- ضمان أمن الأشخاص والمواد التي لها علاقة مع نشاط العمل والتوزيع .

[3] ساسان مسعود، مدير قسم المحاسبة ،يوم 26 ديسمبر 2019، 2001، مقابلة شخصية

- ضمان تمثيل سونلغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل .

وعموما فإن شركة سونلغاز تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة والتحكم في الطاقة وهو عامل ضروري للاقتصاد العام وبصفة خاصة الدراسات والرقابة وتحقيق ميزة استراتيجية في التطور الاقتصادي والصناعي للوطن.

تسعى شركة سونلغاز من خلال الوظائف التي تمارسها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج ولقد حددت سونلغاز أهداف تسعى إلى بلوغها وهي كما يلي:

- التحكم مع الاستعمال الأمثل للوسائل والتقنيات تهدف الترقية والتحسن الدائم لصورة علامتها تلبية الحاجات الوطنية.
- توصيل التكامل الوطني بتقوية الدعم للقواعد الصناعية وتنويع منتجاتها .
- المشاركة في الإنجازات الصناعية والتجارية في الخارج حتى تكون بأقرب من الزبون النهائي .
- استقلالية التسيير وإدخال قواعد ذات طابع تجاري .
- الحصول على حصة السوق العالمي .

وعموما فإن هدفها هو أن تصبح أكثر تنافسية والتمكن من مواجهة المنافسة المحتملة في المستقبل حيث تعتبر شركة سونلغاز من أحسن خمس مؤسسات الكهرباء والغاز في حوض البحر الأبيض المتوسط ومن أهداف شركة سونلغاز ذات أسهم هي :

- إنتاج الكهرباء سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها .
- نقل الغاز لتلبية السوق الوطنية .
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه .
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية وترقيتها وتنميتها.
- تطوير كل شكل من العمال المشتركة في الجزائر أو في الخارج مع كل الشركات الجزائرية أو الأجنبية.

- إنشاء فروع وأخذ مساهمات وحيازة كل حقيبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو يتم إنشاءها في الجزائر أو في الخارج.

وبصفة عامة كل عملية مهما كانت طبيعية ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة تهدف الشركة لا سيما البحث عن المحروقات واكتشافها وإنتاجها وتوزيعها .

تضمن سونلغاز مهمة الخدمة العمومية وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به .

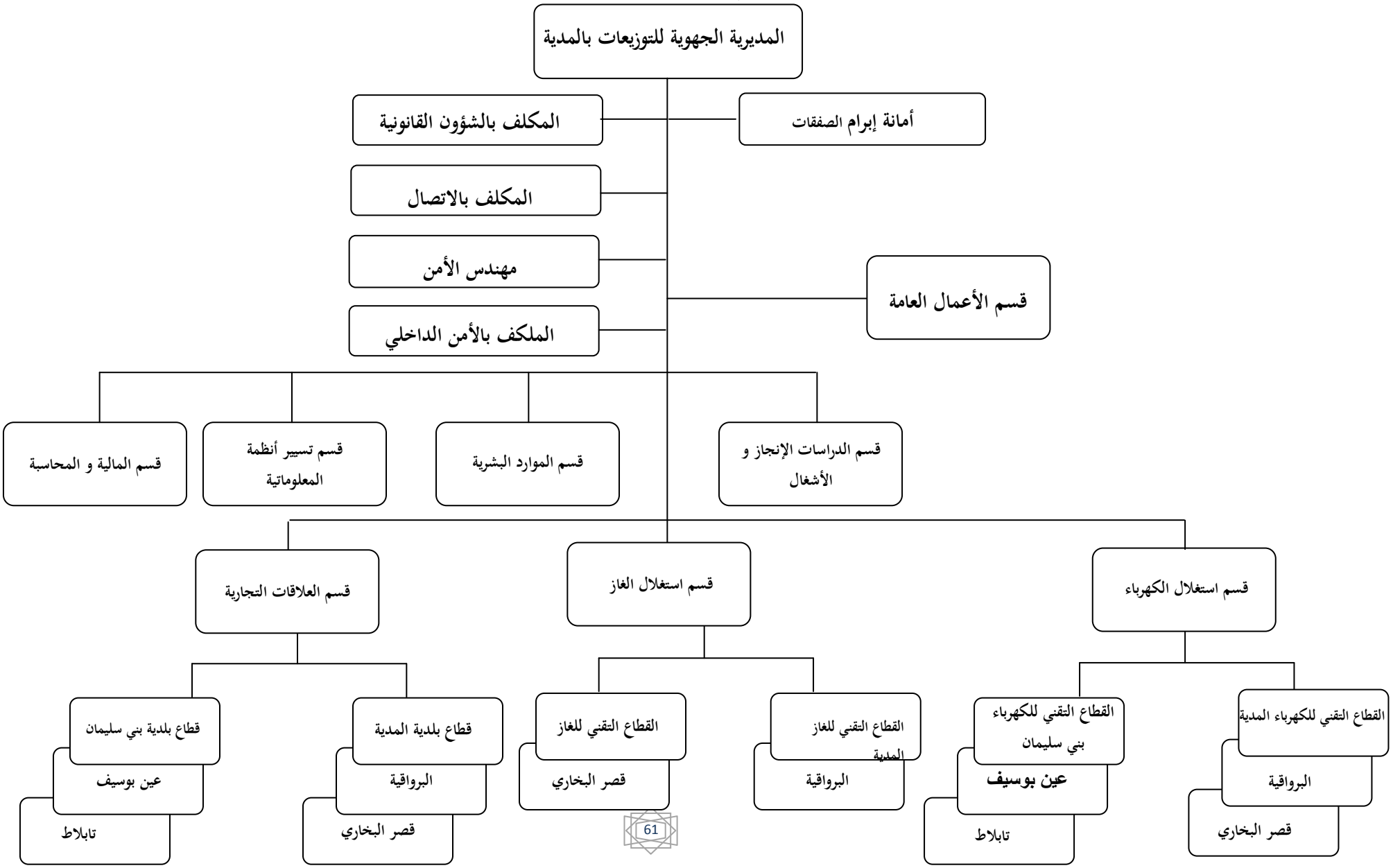
**المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء والغاز وسط (المدية)**

إن شركة سونلغاز هي شركة تقوم بعدة وظائف ومهام، بدورها تنقسم إلى عدة أقسام أو مستويات والشكل (الموالي يوضح ذلك)[4]:

[4] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة يوم 26 ديسمبر 2019 .

**بيان المديريات الجهوية للتوزيعات- بالمدية-**

**الهيكل التنظيمي لمديرية الجهوية التوزيع " سونلغاز المدية "**



يمكن شرح مهام كل قسم وإدارة كما يلي:

**مدير التوزيع :**

يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية، وتتمثل مهامه فيما يلي :

- توجيه وقيادة أعمال إنجاز المخططات والبرامج والميزانيات في المديرية الخاصة بتوزيع الكهرباء والغاز عبر اختصاص ولاية المدية .

- يشارك في مختلف العقود .

- يسهر على أمن المديرية كما أنه يشرف على حسن سير كل مصالح المديرية .

**- أمانة المديرية :**

تكون تحت إشراف المدير وهي تتكلف بالمهام التالية :

-المراسلات والبريد (الموارد والمصالح ).

-تنظيم الملفات والوثائق واستقبال الزبائن .

-تسجيل المكالمات الهاتفية وضبط المواعيد للمدير.

-طباعة الرسائل والوثائق السرية وهي مكلفة بمختلف أعمال الرقمية وكتابة البرقيات .

**- مصلحة شؤون القانونية:**

هي تتكلف بالشؤون القانونية للمؤسسة وتتمثل مهامها فيما يلي :

-التكفل بالشؤون القانونية لهياكل المديرية.

- متابعة قرارات المحكمة .

- ترسيم ومراقبة الملفات المعقدة .

- تمثيل سونلغاز ببعثة المديرية أمام الهيئات القانونية وأخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة .

- تقييم ونشر المعلومة القانونية في نطاق الحاجة .

**مصلحة الشؤون العامة:** S. A. G مهام هذا القسم تتلخص في تأنيث المديرية وإصلاح وصيانة آلات ومنشآت المؤسسة وتسيير حضيرة السيارات تنقسم إلى قسمين أساسين .

- فريق حضيرة السيارات: ويقوم بالصيانة السيارات وتسيير الوقود.

- فريق الأشغال العمومية: ويقوم بتسيير وتأنيث وتموين المديرية بلوازم المكاتب .

**مكلف بالاتصال :**

هي تتكلف بالاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسة، وتتمثل مهامها فيما يلي :

-تصميم وتنظيمكم المعلومة الموجهة للعامة وللزبون خاصة باستعمال وسائل الإذاعة المحلية .

-المساهمة مع المديرية العامة في الأنشطة التجارية .

-اقتراح مواضيع حول الإعلان والإعلام نحو الزبون وفق المعطيات المحلية .

**مهندس الأمن:**

حيث يقوم بإجراء دراسات شاملة للمكان المناسب لتوصيل الكهرباء، مثل وضع العمود الكهرباء في مكان الملائم.

**مكلف بالأمن الداخلي:**

ومهام المكلف بالأمن الداخلي تكمن في توفير الأمن الداخلي تكمن في توفير الأمن والحماية داخل المؤسسة .

**قسم الموارد البشرية: G.R.H**

يعمل هذا القسم على تسيير المستخدمين حيث يقوم بتدبير الإجراءات المتعلق بالأجور وتنمية الحياة المهنية للعمال من تكوين وترقية وتأمينات .....الخ وبإضافة إلى هذا القسم يسهر على تطبيق القوانين داخل المؤسسة كما يهتم بـ:

- متابعة المستخدمين .

- عداد الرواتب .

- القيام بتحرير شهادات العمل عند طلب العمال، تحديد العطل.....الخ

- إعداد مختلف المخططات والكشوف السنوية الخاصة بتنمية الموارد البشرية .

**قسم استغلال الأنظمة المعلوماتية:**

يعمل على إصدار مذكرات لمختلف الوكالات تحمل أوقات جميع حسابات الاستهلاك الجديدة للغاز والكهرباء بتحديد الاستهلاك الفعلي بطرح القديم من الجديد، تتمثل مهامه في:

- إنشاء بنك المعلومات.
- حفظ المعلومات المتعلقة بتاريخ بالزبائن.
- صيانة أنظمة الإعلام الآلي.
- تسيير جميع التجهيزات الإعلام الآلي.
- تسهيل الاتصال بالمديرية العامة للشركة.

**قسم المالية والمحاسبة:**

يكسب قسم المالية والمحاسبة أهمية بالغة في أي مؤسسة مهما كان طابعها صناعي أو تجاري فهو يعتبر العصب الرئيسي والحساس، وذلك لأن السير الحسن والمنظم لهذا القسم يعكس مدى دقة سيرها تسمح بتقدير إنجازات المؤسسة وتتكون من ثلاث مصالح وهي:

- مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير
- مصلحة المالية.
- مصلحة الاستغلال

**قسم العلاقات التجارية:**

هو قسم يتكلف بتسيير المصالح التجارية المتواجد بالمصلحة الجارية بالمدية، البرواقية، بني سليمان، عين بوسيف، تابلاط القصر بوخاري، شهبونية، ينقسم إلي مصلحتين :

**أ – مصلحة تقني تجاري:**

توجد فيه مجموعة ربط الزبائن الجدد التي تهتم وتتمثل مهامها فيما يلي:

- استقبال زبائن الكهرباء والغاز وتسجيلها.

- وضع فاتورة الدفع.

**ب – مصلحة الزبائن:**

- تهتم بمراقبة ورصد فواتير العداد .

- تهتم بوضع فواتير التغطية.

**قسم تقنيات الكهرباء:**

يسير شبكة الكهرباء والخطوط الرئيسية وكل ما يتعلق بشبكة الكهرباء، وينقسم إلى مصلحة تطوير شبكة الغاز وشعبة الأعمال تحت ضغط منخفض وله مصالح تقنية الكهرباء في من المدية، البرواقية، قصر بوخاري، بني سليمان، تابلاط.

قسم تقنيات الغاز:

وهو قسم يهتم بشبكة الغاز وينقسم إلى ثلاثة مصالح وهي:

- مصلحة مراقبة واستغلال الغاز.

- مصلحة صيانة الغاز

- مصلحة تطوير شبكة الغاز.

مصالح تقنية الغاز تابعة له في كل من البرواقية، تابلاط، عين بوسيف، قصر بوخاري، بني سليمان

**المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز باستخدام الأساليب الإحصائية والقيمة المضافة**

سنقوم بحساب كل من الاساليب الإحصائية والقيمة الاقتصادية المضافة

**المطلب الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق الأساليب الإحصائية**

في التحليل عن طريق الأساليب الإحصائية سنعتمد على طريقة المربعات الصغرى ومعادلة الانحدار، وذلك لتقدير كل من مبيعات وأرباح المؤسسة بدلالة السنوات. ولكي تكون النتائج المقدرة مضبوطة وقريبة من الواقع سنعتمد في عملية التقدير على سلسلة زمنية تبدأ من 2013 الى 2021.

**أولا** :تقدير مبيعات المؤسسة

لتقدير مبيعات المؤسسة نقوم اولا بتحديد معادلة الاتجاه العام، ثم نقدر المبيعات للسنوات 2019،2020، 2021.

1-تحديد معادلة الانحدار العام

تاخذ معادلة الاتجاه العام الشكل التالي :

$$\hat{y} = ax + b \quad \text{.....(1)}$$

حيث أن :

$$a = \frac{n\sum xy - \sum x \sum y}{n\sum x^2 - (\sum x)^2} \quad \text{.....(2}$$

و

$$b = \frac{\sum y}{n} - a\frac{\sum x}{n} \quad \text{.....(3)}$$

وبإعتبار أن سنة الأساس هي 2016 يتم تكوين الجدول التالي :

**الجدول رقم (02) :**قيم متغيرات معادلة الانحدار العام بالنسبة للمبيعات .

| $x^2$ | $x * y$ | $x$ | $y$ | السنة |
|---|---|---|---|---|
| 0 | 0 | 0 | 1،4263861229 | 2016 |
| 1 | 4389603115 | 1 | 27،4389603115 | 2017 |
| 4 | 9994209149 | 2 | 49،4997104574 | 2018 |
| 5 | 14383812264 | 3 | 13650568919 | Σ |

**المصدر** :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 1 و2و3و7 و8و9

يمثل الجدول اعلاه قيم المتغيرات معادلة الانحدار العام بالنسبة للمبيعات ، حيث قمنا بتعويض المعادلة بالمعطيات الموجودة في القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز، وتحصلنا على الجدول المبين اعلاه من خلال برنامج excel.

تمثل السنوات باعتبار أن سنة الأساس 2016 تساوي x.0

و تمثل قيمة المبيعات،Yحيث أن :

وبتعويض القيم المتحصل عليها في الجدول اعلاه في كل من المعادلتين (2) و(3) نجد :

a=424949102

**b=3897658573**

في المعادلة (1) نتحصل على معادلة الاتجاه العام :b و aوبتعويض قيم

$$y = 424949102x + 3897658573$$

**2-تقدير المبيعات للسنوات 2019، 2020، 2021.**

لكل سنة كالتالي :$x$نقوم أولا بحساب قيم

X = سنة الاساس –السنة المراد تقديرها

$$x_{2019} = 2019 - 2016 = 3$$
$$x_{2020} = 2020 - 2016 = 4$$
$$x_{2021} = 2021 - 2016 = 5$$

في معادلة الإتجاه العام،فنجد المبيعات المقدرة للسنوات الثلاث كالتالي :$x$ثم نقوم بتعويض قيم

**جدول رقم (03) :المبيعات المقدرة للسنوات 2019، 2020، 2021 .**

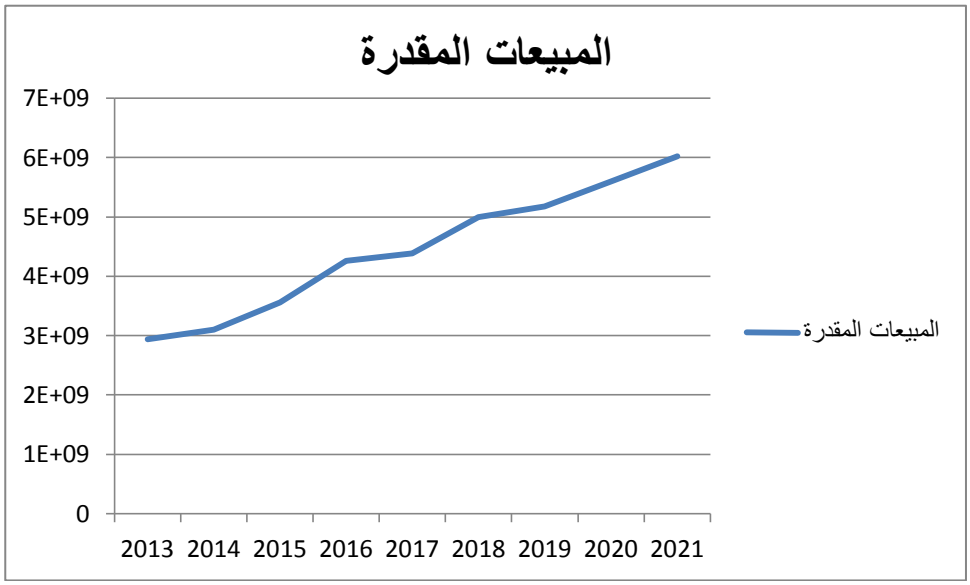
| السنة | $x$ | $y$ |
|---|---|---|
| 2019 | 3 | 5172505879 |
| 2020 | 4 | 5597454981 |
| 2021 | 5 | 6022404083 |

**المصدر** : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها excel

يمثل الجدول رقم 3 المبيعات المقدرة للسنوات 2019 2020 2021، حيث توصلنا الى هذه النتائج عن طريق مخرجات برنامج excel.

وفيما يلي المنحنى الذي يبين الاتجاه العام للمبيعات

**الشكل رقم (06)** :منحنى الاتجاه العام للمبيعات




**المصدر**: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على النتائج المتحصل عليها وبرنامج excel

يمثل الشكل رقم 6 منحنى الاتجاه العام للمبيعات، حيث توصلنا الى هذه النتائج عن طريق مخرجات برنامج excel.

**التحليل** :

نلاحظ من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج بالإعتماد على معادلة الإتجاه العام والمنحنى البياني ان مبيعات مؤسسة سونلغاز كانت في ارتفاع من سنة لأخرى خلال سنة 2016، 2017 و 2018

**ثانيا :تقدير ربحية المؤسسة :**

**1-تقدير معادلة الإتجاه العام :**

$$\hat{y} = ax + b \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن :

$$a = \frac{n\sum xy - \sum x \sum y}{n\sum x^2 - (\sum x)^2} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2). \quad \text{و}$$

$$b = \frac{\sum y}{n} - a\frac{\sum x}{n} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3).$$

وبإعتبار أن سنة الأساس هي 2016 يتم تكوين الجدول التالي :

**الجدول رقم (04)** :قيم متغيرات معادلة الانحدار العام بالنسبة للأرباح .

| $x^2$ | $x * y$ | $x$ | $y$ | السنة |
|---|---|---|---|---|
| 0 | 0 | 0 | 8،-871342695 | 2016 |
| 1 | -1299757984 | 1 | -1299757984 | 2017 |
| 4 | -2124010142 | 2 | -1062005071 | 2018 |
| 5 | -3423768125 | 3 | -3233105750 | ∑ |

**المصدر** :من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملاحق رقم 4 ،5و6

يمثل الجدول رقم4 قيم متغيرات معادلة الانحدار العام بالنسبة للارباح ، حيث توصلنا الى هذه النتائج عن طريق مخرجات برنامج excel.

أرباح المؤسسة .Yحيث أن

وبتعويض القيم المتحصل عليها في الجدول اعلاه في كل من المعادلتين (2) و(3) نجد :

a=-60332895

b=-1070218341

في المعادلة (1) نتحصل على معادلة الاتجاه العام :b و aوبتعويض قيم

$$y = -60332895{،}16x - 1070218341$$

2-تقدير الأرباح للسنوات 2019، 2020، 2021.

لكل سنة كالتالي :$x$نقوم اولا بحساب قيم

**$X$ = سنة الاساس –السنة المراد تقديرها**

$$x_{2019} = 2019 - 2016 = 3$$

$$x_{2020} = 2020 - 2016 = 4$$
$$x_{2021} = 2021 - 2016 = 5$$

في معادلة الاتجاه العام،فنجد الارباح المقدرة للسنوات الثلاث كالتالي :

$x$ثم نقوم بتعويض قيم

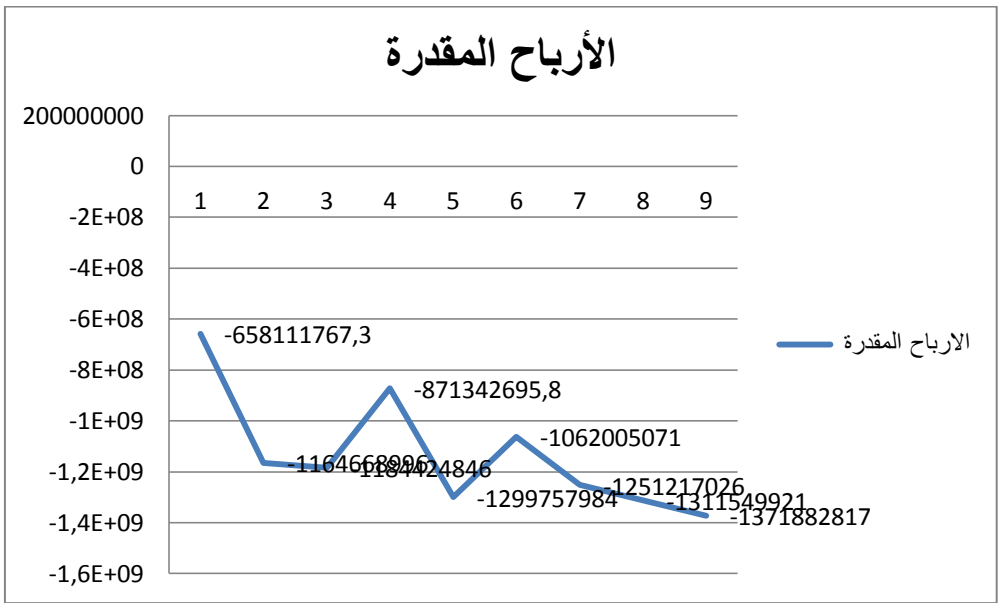
جدول رقم (05) :الارباح المقدرة للسنوات 2019، 2020، 2021 .

| السنة | $x$ | $y$ |
|---|---|---|
| 2019 | 3 | -1251217026 |
| 2020 | 4 | -1311549921 |
| 2021 | 5 | -1371882817 |

**المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق 1و2و3و4و5و6**

وفيما يلي المنحنى الذي يبين الاتجاه العام للارباح .

الشكل رقم (07) :منحنى الاتجاه العام للارباح .




المصدر: من إعداد الطالبتين بإعتماد على مخرجات برنامج excel

**التحليل :**

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها انه يتوقع الاستمرار في تحقيق الخسائر خلال السنوات الثلاث 2019، 2020 و 2021 .

**المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق القيمة الإقتصادية المضافة**

تعتبر القيمة الإقتصادية المضافة معيارا لقياس الأداء الداخلي والخارجي للمؤسسة، ويعبر عنها بالفرق بين الربح التشغيلي بعد الضريبة مخصوما منه تكلفة الاموال المستثمرة وهذا وفقا للصيغة التالية :

**القيمة الاقتصادية المضافة=الربح التشغيلي بعد الضريبة –تكلفة الاموال المستثمرة .**

بالنسبة للربح التشغيلي بعد الضريبة لمؤسسة سونلغاز بالمدية فقيمتها هي نفسها النتيجة الصافية، وهذا لكون الضرائب حسب القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة .

اما بالنسبة لتكلفة الاموال المستثمرة فهي معدومة وفقا لما تقديمه من معلومات خلال السنوات 2016،2017، 2018 .

وعليه يتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة وفقا للجدول التالي :

**الجدول رقم(06)** :حساب القيمة الاقتصادية المضافة

| البيان | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| الربح التشغيلي بعد الضريبة | - 871342695.95 | - 1299757983.59 | - 1006205070.86 |
| تكلفة الاموال المستثمرة | - | - | - |
| القيمة الاقتصادية المضافة | - 871342695.95 | - 1299757983.59 | - 1006205070.86 |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق 1و2و3و4و5و6

**التحليل** :

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها ان القيمة الاقتصادية المضافة لمؤسسة سونلغاز سالبة خلال السنوات الثلاث . والسبب لا يعود لكون تكلفة الاموال المستثمرة اكبر من ربحيتها لان التكلفة معدومة، بل السبب يعود لكون ان المؤسسة حققت نتيجة سالبة خلال نفس السنوات .

.

**المطلب الثالث : تحليل الأساليب الإحصائية و نتائج القيمة الإقتصادية المضافة**

**الفرع الأول: تحليل نتائج الأساليب الإحصائية**

**أولا:تقدير المبيعات 2019،2020،2021 :**

نلاحظ من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج بالإعتماد على معادلة الاتجاه العام والمنحنى البياني ان مبيعات مؤسسة سونلغاز كانت في ارتفاع من سنة لاخرى خلال سنة 2016، 2017 و 2018، على ان يتوقع الاستمرار في ارتفاع المبيعات خلال السنوات 2019،2020، 2021 .ويقدر ان ترتفع المبيعات سنة 2019 الى 5172505879، وسنة 2020 الى 5597454981 بنسبة 8.21%، وفي سنة 2021 تقدر ب 6022404083 بنسبة 7.59 %، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة .

**ثانيا :تقدير ربحية المؤسسة :**

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها انه يتوقع الاستمرار في تحقيق الخسائر خلال السنوات الثلاث 2019، 2020 و 2021، حيث تقدر الخسارة المتوقعة خلال سنة 2019 بـ: 1251217026- ويتوقع ان ترتفع سنة 2020 الى 1311549921- بنسبة ما يقارب 4.82%، وتستمر في الارتفاع سنة 2021 الى 1371882817- اي بنسبة ما يقارب 4.60%، وهذا مؤشر غير جيد للمؤسسة، وبالتالي على المؤسسة اعادة النظر في استراتيجيتها المعتمدة في توليد الارباح .

**الفرع الثاني: تحليل نتائج القيمة الإقتصادية المضافة:**

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه أن القيمة الإقتصادية المضافة لمؤسسة سونلغاز سالبة خلال السنوات الثلاث. والسبب لا يعود لكون تكلفة الأموال المستثمرة اكبر من ربحتها لان التكلفة معدومة، بل السبب يعود لكون ان المؤسسة حققت نتيجة سالبة خلال نفس السنوات.

حيث نلاحظ ان انخفاض القيمة الاقتصادية قد زاد من سنة 2016 الى سنة 2017 بنسبة 49.16%. وارتفعت القيمة الاقتصادية من سنة 2017 الى سنة 2018 بنسبة 22.58%. وهذا راجع الى زيادة الاعباء المالية المحتملة من قبل المؤسسة حيث كانت في سنة 2016 تقدر ب: 5558493.91- لترتفع في سنة 2017 الى 9863845.99- . وتنخفض خلال سنة 2018 الى 455996.73- . اما السبب الثاني يعود الى تحمل خسارة قيمة اكبر خلال سنة 2017، حيث ارتفعت من 871342695.75- سنة 2016 الى 1299757983.59- سنة 2017 ثم انخفضت الى 1006205070.86- سنة 2018 .

ومن هنا يمكن القول أن مؤسسة سونلغاز قد حققت نتائج سلبية، أي حققت قيمة إقتصادية مضافة سلبية. أي يمكن الحكم على الأداء المالي للمؤسسة بالأداء الضعيف، والذي يمكن أن يكون من أسبابه الضعف في عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية للمؤسسة .

**المبحث الثالث: :تقييم الأداء المالي لمؤسسة سونلغاز بإستخدام الأساليب التنبؤ بالفشل المالي**

بالنسبة لأساليب التنبؤ بالفشل المالي سيتم تطبيق الأساليب التي تم التطرق اليها في الجانب النظري، وهي نموذج Altmanو نموذج Altman& Mc Cough، ونموذج كيدا.

**المطلب الأول:**نموذج Altman

يعتمد هذا النموذج علي الصيغة التالية :

$$\mathbf{Z = 0.717x_1 + 0.847x_2 + 3.107x_3 + 0.420x_4}$$

$1x$-حساب قيم

النسب المالية المعتمدة من قبل النموذج، ويتم حسابها وفقا للجدول التالي :$x$تمثل قيم

**الجدول رقم (07)**:حساب قيم x بالاعتماد على نموذج Altman .

| الرمز | النسبة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| $x_1$ | راس المال العامل /∑الاصول المادية | -0.049 | -0.060 | 0.004 |
| $x_2$ | الارباح المحتجزة / ∑الاصول المادية | - | - | - |
| $x_3$ | الارباح قبل الفوائد والضرائب / ∑الاصول المادية | -0.060 | -0.084 | -0.064 |
| $x_4$ | القيمة الدفترية لحقوق المساهمين / ∑الخصوم | - | - | - |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 7و8و3

2-حساب قيمة $Z$

لكل سنة كما يلي :

سيتم حساب قيمة $Z$

**الجدول رقم (08):حساب قيم$Z$ حسب نموذج Altman**

| النتيجة | $Z = 0.717x_1 + 0.847x_2 + 3.107x_3 + 0.420x_4$ |
|---|---|
| -2236،0 | $Z_{2016} = 0.717(-0.049) + 0.847(0) + 3.107(-0.060) + 0.420(0)$ |
| -3041،0 | $Z_{2017} = 0.717(-0.060) + 0.847(0) + 3.107(-0.084) + 0.420(0)$ |
| -1966،0 | $Z_{2018} = 0.717(0.004) + 0.847(0) + 3.107(-0.064) + 0.420(0)$ |

**المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 1و2و3و4و5و6**

**التحليل :**

حسب نموذج Altman وما تم التوصل اليه من نتائج، فان قيم $Z$ سالبة خلال السنوات الثلاث وهي أقل من 1.81، اي ان المؤسسة معرضة بحدة للوقوع في فشل مالي . ونلاحظ من خلال نتائج الجدول ان احتمالية الوقوع في الفشل المالي ارتفعت من 0.2236- سنة 2016 الى 0.3041- سنة 2017، وانخفضت الى 0.1966- سنة 2018، ولكن تبقى نتائج غير جيدة، والسبب راجع لكون ان المؤسسة حققت نتيجة خسارة بدل الربح خلال السنوات الثلاث، ولذا على المؤسسة ان تحسن من ادائها من خلال رفعا لراس المال العامل .

**المطلب الثاني** : نموذج Altman &Mc cough

يعتمد هذا النموذج على الصيغة التالية :

$$\mathbf{Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.010x_5}$$

1- حساب قيم $x$

تمثل قيم $x$ النسب المالية المعتمدة من قبل النموذج، وسيتم حسابها وفقا للجدول التالي

جدول رقم (09): حساب قيم x بالاعتماد على نموذج Altman& Mc Cough .

| الرمز | النسبة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| $x_1$ | راس المال العامل /∑الاصول | 039،-0 | 048،-0 | 003،0 |
| $x_2$ | الارباح المحتجزة / ∑الاصول | - | - | - |
| $x_3$ | الارباح قبل الفوائد والضرائب / ∑الاصول | 048،-0 | 068،-0 | 054،-0 |
| $x_4$ | القيمة السوقية للمساهمين / ∑الخصوم | - | - | - |
| $x_5$ | المبيعات / ∑الاصول | 237،0 | 229،0 | 269،0 |

**المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم** 4و5و6و7و8و9

2- حساب قيمة $Z$

سيتم حساب قيمة $Z$ لكل سنة كالتالي :

**الجدول رقم (10)** : حساب قيم $Z$ حسب نموذج Altman& Mc Cough.

| $Z = 0.012x_1 + 0.014x_2 + 0.033x_3 + 0.006x_4 + 0.010x_5$ | النتيجة |
|---|---|
| $Z_{2016} = 0.012(-0.039) + 0.014(0) + 0.033(-0.048) + 0.006(0) + 0.010(0.237)$ | 0018،0 |
| $Z_{2017} = 0.012(-0.048) + 0.014(0) + 0.033(-0.068) + 0.006(0) + 0.010(0.229)$ | 0005،-0 |
| $Z_{2018} = 0.012(0.003) + 0.014(0) + 0.033(-0.054) + 0.006(0) + 0.010(0.269)$ | 0009،0 |

**المصدر**:من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 1و2و3و4و5و6

**التحليل**

نلاحظ من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج ان قيم Z خلال السنوات الثلاث كانت اقل من 1.81 وخاصة خلال سنة 2017 كانت نتيجتها سالبة، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للمؤسسة، اذ يدل على ان المؤسسة معرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في فشل مالي وهذا وفق ما تم التوصل اليه وفق نموذج Altman& Mc Cough وبالتالي على المؤسسة ايجاد حلول للخروج من هذا المشكل كالرفع من راس المال، وهذا سيجعلها تحقق نتائج موجبة تمكنها من الخروج من حالة الفشل المالي .

**المطلب الثالث**: نموذج كيدا kida

يعتمد هذا النموذج على الصيغة التالية :

$$\mathbf{Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 - 0.461x_3 + 0.463x_4 + 0.271x_5}$$

1- حساب قيمة X

الجدول التالي يوضح قيمة كل نسب من النسب المعتمدة في هذا النموذج :

**الجدول رقم (11)** : حساب قيم x بالاعتماد على نموذج كيدا .

| الرمز | النسبة | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| $x_1$ | صافي الربح بعد الضريبة والفوائد /∑الاصول | 048،-0 | 068،-0 | 054،-0 |
| $x_2$ | حقوق المساهمين / ∑الخصوم | - | - | - |
| $x_3$ | الاصول الجارية / الخصوم الجارية | 836،0 | 796،0 | 022،1 |
| $x_4$ | المبيعات /∑الاصول | 237،0 | 229،0 | 269،0 |
| $x_5$ | النقدية /∑الاصول | 009،0 | 010،0 | 006،0 |

**المصدر** : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 1و2و3و4و5و6

2-حساب قيمة $Z$

قيم $Z$ لنموذج كيدا هي كالتالي :

الجدول رقم (12) :حساب قيم $Z$ حسب نموذج كيدا .

| النتيجة | $Z = 1.042x_1 + 0.42x_2 - 0.461x_3 + 0.463x_4 + 0.271x_5$ |
|---|---|
| 3237،-0 | $Z_{2016} = 1.042(-0.048) + 0.42(0) - 0.461(0.836) + 0.463(0.237) + 0.271(0.009).$ |
| 3288،-0 | $Z_{2017} =.$ $1.042(-0.068) + 0.42(0) - 0.461(0.796) + 0.463(0.229) + 0.271(0.010).$ |
| 4014،-0 | $Z_{2018} = 1.042(-0.054) + 0.42(0) - 0.461(1.022) + 0.463(0.269) + 0.271(0.006).$ |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم 1و2و3و4و5و6و7و8و9.

**التحليل :**

نلاحظ من خلال ما تم التوصل اليه من نتائج ان قيم $Z$ خلال السنوات الثلاث كانت سالبة وهذا حسب نموذج كيدا، وبالتالي فان المؤسسة معرضة بحدة للوقوع في فشل مالي، ونلاحظ من خلال نتائج الجدول ان احتمالية الوقوع في الفشل المالي كانت في ارتفاع من سنة لأخرى . لذا على المؤسسة ان تغير من استراتيجيتها، والبحث عن حلول تجعلها تحسن من ادائها المالي، وتخرجها من حالة الفشل المالي. ولعل ان السبب الاول في وصولها الى هذه الحالة هو تحقيقها لنتيجة خسارة بدلا من الربح خلال نفس السنوات .

## خلاصة الفصل:

من خلال دراسة الحالة المطبقة في مؤسسة سونلغاز –المدية–، قمنا بعد التطرق للجانب النظري للمؤسسة بغرض التعرف عليها بتطبيق بعض ادوات التحليل المالي على هذه المؤسسة محاولة منا تقييم اداءها المالي خلال الفترة 2016-2018، معتمدين بذلك على القوائم المالية المقدمة من قبل مؤسسة سونلغاز خلال هذه الفترة، ومن بين الاليات الحديثة للتحليل المالي التي قمنا باستخدامها الاساليب الاحصائية والرياضية، القيمة الاقتصادية المضافة، واساليب التنبؤ بالفشل المالي، حيث ان النتائج التي حصلنا عليها بينت ان الوضع المالي للمؤسسة غير جيد واداءها ضعيف، وبينت اساليب التنبؤ بالفشل المالي الثلاث التي تم استخدامها ان المؤسسة عرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في الفشل المالي.

ومن خلال كل هذا تم التوصل الى ان لأدوات التحليل المالي دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ومعرفة الوضع المالي السائد بها والحكم على مدى كفاءة إدارتها.

# خـــــــاتمـــــــة

**خاتمة :**

حظي التحليل المالي في العقود الأخيرة باهتمام كبير، خاصة بعد ما شهده العالم من أزمات مالية، وهذه الأهمية تختلف من جهة لأخرى حسب الهدف الذي يرمى الى تحقيقه، وبالتالي أصبح التحليل المالي منبر اهتمام العديد من الأطراف من بينها المؤسسات الاقتصادية، والتي تعمل في محيط يتسم بتدفق كم هائل من المعلومات منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو محاسبي، ومنها ما هو مالي، ولكي تقوم بمعالجة هذه المعلومات وتحقيق أهدافها لابد من الاعتماد على أدوات التحليل المالي المختلفة والحديثة.

جاء الفصل الاول بعنوان مدخل لدراسة الأداء المالي في المؤسسة، تطرقنا فيه الى ماهية الأداء المالـي وعملية تقييم الاداء المالي بالاضافة الى أساسيات عملية تقييم الأداء، والفصل الثاني كان بعنوان استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتطرق الى ماهية التحليل المالي، تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي التقليدية، وتقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي الحديثة. وكان الفصل الاخير تحت عنوان دراسة حالة مؤسسة سونلغاز المدية .

وقد اعتمدنا في دراستا على تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي، القيمة الاقتصادية المضافة، وكذا الأساليب الاحصائية والرياضية، وذلك لمعرفة كيفية مساهمة هذه الآليات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

فتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية عن طريق آليات التحليل المالي الحديثة يعد وسيلة رقابية تمكن المؤسسة من تحديد مختلف نقاط القوة والضعف، والتنبؤ بما ستكون عليه وضعية المؤسسة المالية مستقبلا لتفادي بعض الظواهر التي قد يتعرض لها من فشل مالي أو عسر مالي.

**أولا: اختبار الفرضيات**

**1_ تأكيد صحة الفرضية الأولى :**

يتم تقييم الأداء المالي بالاعتماد على أساليب التنبؤ بالفشل المالي، الأساليب الاحصائية، الرياضية، والقيمة الاقتصادية المضافة، حيث تعمل كل من الأساليب على تحديد مواطن القوة أو الضعف في جانب معين، أي تحديد وضعية المؤسسة حاليا وما ستكون عليه مستقبلا.

**2- تأكيد صحة الفرضية الثانية :**

نعم أساليب التحليل المالي ناجحة في تقييم اداء المؤسسة، بحيث اساليب التحليل المالي التقليدية تقوم بمعرفة وضعية المؤسسة حاليا، أما أساليب التحليل المالي الحديثة فهي تتنبأ بوضعية المؤسسة حاليا ومستقبلا .

**3- نفي صحة الفرضية الثالثة :**

مؤسسة سونلغاز لا تعتمد على آليات التحليل المالي الحديثة في تقييم أدائها المالي، مما يؤكد ذلك تدهور النتائج التي تحققها المؤسسة من سنة لأخرى، ويمكن القول أنها تستخدم أدوات التحليل المالي التقليدية وتهمل الحديثة منها، وهذا ما جعلها تتخذ قرارات غير سليمة ادت بها الى تحقيق نتائج غير مرضية، ويرجع اهمالها في تقييم أدائها المالي بالاعتماد على هذه الأدوات الى كونها مؤسسة عمومية يتم تمويلها ودعمها من قبل الدولة، وبالتالي تعتمد على الأموال التي تمنحها لها الدولة في حالة تحقيقها لخسائر لتمويل أي عجز يمسها .

**ثانيا : نتائج الدراسة .**

**1- نتائج الدراسة النظرية :**

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل الى مجموعة من النتائج هي :

- يسهل التحليل المالي على المؤسسة عملية معالجتها البيانات المالية الموجودة على قوائمها المالية، وذلك عن طريق استخدام مختلف أدواته، والتي تمكن من الحصول على نتائج وأرقام على ضوئها يتم الحكم على الأداء المالي المؤسسة.
- يعتبر التحليل المالي أسلوبا فعالا حيث يمكن المؤسسة من معرفة مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لإيجاد العلاج المناسب لها، كما أنه يمكن المؤسسة معرفة الوضع السائد.
- يوفر التحليل المالي المعلومات اللازمة الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة .
- لا يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام الأدوات التقليدية فقط، بل يجب الاعتماد على الآليات الحديثة فهي التي تساعد على التنبؤ بما ستكون عليه وضعية المؤسسة مستقبلا.
- عند قيام المؤسسة بتقييم أدائها المالي، يجب أن تعمل على المقارنة بين الأداء الفعلي والمرغوب، فهذا يمكنها من معرفة مدى تحقيقها للأهداف المسطرة.

**2- نتائج الدراسات التطبيقية :**

_ من خلال التحليل عن طريق القيمة الاقتصادية المضافة وكون أن النتيجة سالبة سوف تؤثر هذه على القيمة السوقية لمؤسسة سونلغاز .

_ مؤسسة سونلغاز مهددة بالوقوع في الفشل المالي، وهذا ما أكدته نماذج التنبؤ بالفشل المالي .

_ من خلال الأساليب الاحصائية تبين أن المؤسسة ستستمر في تحقيق الخسائر مستقبلا .

_ الأداء المالي ضعيف لمؤسسة سونلغاز .

**ثالثا :الإقتراحات :**

- يجب على المؤسسة الحرص على تحليل قوائمها المالية من أجل تقييم أدائها المالي بشكل دور، ،وذلك بهدف تحديد وجهتها مستقبلا وتصحيح مسارها ان استلزم الأمر ذلك .
- على المؤسسة أن تستغل في عملية تقييم الأداء المالي جميع آليات التحليل المالي، لأن الآليات الحديثة والتقليدية تعتبر أساليب مكملة لبعضها كل منها يغطي نقائص الأسلوب الآخر .
- على المؤسسة أن تحرص على تكوين العاملين في مصلحة المحاسبة وخاصة المحاسبين، وذلك لضمان إعداد قوائم مالية صحيحة، والتي تكسب لعملية تقييم الأداء المالي الصحة والموثوقية .
- يجب على المؤسسة ان تعمل على تطبيق أنظمة رقابية وخاصة على مسيري المؤسسة، فسوء التسيير يؤدي بالمؤسسة الى الوقوع في مشاكل مالية .
- يجب على المؤسسة السعي نحو تحسين أدائها المالي، وذلك بالاستعانة بمحللين ماليين ذووا كفاءة لوضع الحلول اللازمة للمشاكل التي ادت الى تدهور وضعها المالي .

**رابعا : آفاق الدراسة :**

في الأخير نقول أن هذه الدراسة قد تشمل جوانب عديدة، وبالتالي قد تكون امتداد لبحوث مستقبلية أخرى، فنقترح أن يتم توسيع نطاق الدراسة التطبيقية، وذلك بتطبيق آليات التحليل المالي الحديثة على ثلاثة أنواع من المؤسسات الاقتصادية احداها تكون خدمية، والاخرى صناعية أو تجارية ، والأخرى مالية ، وذلك بهدف الوصول الى

مدى امكانية تطبيق هذه الآليات في كل نوع من هذه المؤسسات، وأيضا معرفة مدى أهمية تطبيقها فيها. وفيما يلي بعض الاشكاليات التي من الممكن ان تغطي الجوانب التي لم نتطرق اليها:

- التحليل المالي الاستراتيجي ودوره في تحقيق أهداف المؤسسة.
- اهمية المزج بين التحليل المالي الفني والتحليل الاساسي لتقييم أداء المؤسسة.
- الافصاح المحاسبي عبر الانترنت وناثيره على جودة التحليل المالي الاستراتيجي .

# قائـــمة المراجـــع

**قائمة المراجع:**

**أولا: الكتب باللغة العربية:**


1- بن ساسي الياس ، يوسف قريشي ،**التسيير المالي** ،الأردن: دار وائل للنشر،ط1، 2006

2- تايه التيمي عندنان والتميمي ارشد فؤاد، **التحليل والتخطيط المالي– اتجاهات معاصرة** ،عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن، الطبعة العربية،2008.

3- الحيالي ناجي وليد ، **التحليل المالي** ، عمان:الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن ، ط1 ،2004.

4- الحيالي وليد ناجي،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك،2007.

5- الخطيب محمد محمود ، **الاداء المالي واثره على عوائد اسهم المؤسسات**، عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1 . 2009.

6- خنفر مؤيد راضي وافلاح المطارنة غسان،**تحليل القوائم المالية**، عمان:دار المسيرة لنشر ،ط2، 2009.

7- داوود نعيم نمر، **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، عمان:دار البلدية ، ط1، 2012 .

8- الزبيدي محمود حمزة ،**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، عمان: مؤسسة الوراق للنشر، ط1،2000.

9- سعيد يس عامر ، **الادارة والتحديات التغير،مركز وايد سيرفكس للاستشارات والتطوير** ، مصر ،2001.

10- السيد احمد لطفي امين،**التحليل المالي لاغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الاسكندرية:الدار الجامعية ، مصر، ط1، 2006.

11- شنوف شعيب، **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي**، ط1، عمان: دار الزهران للنشر، الاردن، 2012.

12- صبحي ادريس وائل محمد ومنصور الغالي طاهر محسن، **اساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، الأردن:دار وائل للنشر، ط1، 2009.

13- طالب علاء فرحان وايمان شيحان المشداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، عمان، دار صفاء ، ط1،2011.

14- عقيل جاسم عبد الله ، **تقييم المشروعات الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الاداء** ،دار حامد للنشر ةالتوزيع ، ط1،2009.

15- علي فاضل جابر، **التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء**، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الادارة والاقتصاد، العراق ،2006.

16- العيد فرحان جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة** ،الرياض: دار المريخ للنشر، مملكة السعودية،2000.

17- قدري حسن محمد ،**ادارة الاداء المتميز**،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،ط2 ، 2015.

18- كرخي عبد المجيد ، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية**، مصر: دار المناهج للنشر والتوزيع،ط1 ،2010 .

19- الكرخي محمد ، **تقويم الاداء باستخدام النسب المالية**، اللأردن:دار المناهج، 2007

20- لسلوس، مبارك،**التسيير المالي**،الجزائرن ديوان لمطبوعات الجامعية، 2004.

21- مطر محمد، **التحليل المالي والائتماني–الاساليب والأدوات والاستخدامات**–، عمان:دار وائل للنشر،الاردن،ط1، 2000.

22- منير واخرون، **التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات**، عمان:وائل للنشر، الاردن،ط2، ،2005.

23- ناصر عدون وعبد الله قويدر الواحد ،**مراقبة التسيير والاداء في المؤسسة الاقتصادية**،دار المحمديةالعامة 2009.

24- ناظم حسن عبد السيد،**محاسبة الجودة مدخل تحليلي** ، عمان:دار الثقافة، ط1، 2009 .

**ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية:**

**1–** Sadi necer-eddine , **Analyse financiere d'entrepris** ,edition harmattan.

**ثالثا:أطروحات دكتوراه :**

**1–** باصور رضوان ،**دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات –حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**–،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير (غير منشور)، تخصص مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2017–2018.

2– بن مالك عمار ،**المنهج الحديث للتحليل المالي الاساسي في تقييم الاداء** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير(غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير ،تخصص ادارة مالية،جامعة قسنطينة، 2010،2011،

**3–** بوكفة حمزة، **أثر استخدام الانترنت على اداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاع السياحي** ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشور)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2016 2017.

**4–** سليماني انتصار، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية** ،اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشور)،،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة1، 2015 .2016.

5– عبد الوهاب محمد جبين، **تقييم الاداء في الادارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف**، أطروحة دكتوراه (غير منشور)،جامعة سانت كليمنئس العالمية، الجمهورية العربية السورية ،2009،.

**6–** عميروش ايمان ، **مدى إستخدام الاجراءات التحليلية في التحكم في مخاطر التدقيق الخارجي** ، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه(غير منشور)،، تخصص مالية محاسبة وتدقيق ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01 ،2016 2017.

7– المطيري مشعل جهز ، **تحليل وتقييم الاداء، المالي لمؤسسة البترولية الكويتية** ،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجيستر(غير منشور)، كلية الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط،2010، 2011.

**رابعا: رسائل الماجيستر:**

**1–** سعادة اليمين،**إستخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قرارتها دراسة حالة**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية(غير منشور)، تخصص ادارة اعمال،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير،جامعة باتنة ،2008 2009.

**2–** عزوي هارون، **دور قائمة التدفقات النقدية في تحسين فعالية الافصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشور)، تخصص محاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2010 2011

**خامسا: مذكرات الماستر:**

1- قدوري سارة ، **دور إستخدام ادوات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي الطور الثاني(غير منشور)، ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،تخصص مالية المؤسسة،جامعة ورقلة، 2014 2015.

2- قرام زينب، **إستخدام التحليل المالي لتقييم اداء المؤسسة الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم التسيير(غير منشور)، ،جامعة ام البواقي ،2013، 2014 .

3- وطار حكيمة ، **دور المعلومات المحاسبية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية(غير منشور)،، جامعة العربي بالمهيدي ،ام البواقي 2012 2013.

**سادسا:المجلات:**

1- بوخلخال عبد الرحيم ،**دور العلاقة بين القادة والمرؤوسين في تحسين وتطوير اداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**،مجلة الباحث ،العدد17،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2017.

2- *بومدين يوسف،**'ادارة الجودة الشاملة والأداء المتميز'**،مجلة الباحث،العدد05،جامعة بومرداس،2007.*

3- دادن عبد الغاني ،**قراءة في الاداء المالي والقيمةفي المؤسسات الاقتصادية**،مجلة الباحث،العدد04،جامعة ورقلة،2006.

4- الركابي علي خلف ،**اهمية النسب المالية في تقويم الاداء،مجلة الادارة والاقتصاد**،الجامعة المستنصرية ،كلية الادارة والاقتصاد، العدد2007،63.

5- سامي خضر نادية،**دراسة لأعداد قائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية العراقية بالتطبيق على مصرف المول للتنمية والاستثمار، مجلة بحوث المستقبل**، العدد 2008،22.

6- الشيخ الداودي، **تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء'**،مجلة الباحث، العدد07 ،جامعة الجزائر،2009-2010.

7- صيفي حسنية، بن عمارة نوال ، **قياس الاداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة** ،مجلة الباحث ، العدد 15 ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2015 .

8- مولاي امينة ،ميمون كافي،**استخدام التحليل في مركبات اساسية والتحليل التصنيفي لتحديد مستوى ادارة المعرفة واثره على الاداء**،مجلة الباحث،العدد15،جامعة سعيدة،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2015.

9- نوري محمد امال، **مدى تناغم التحليل المالي على محتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 34، 2013

10- *يحياوي الهام* ،**الجودة كمدخل لتحسين الاداءالانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية**،*مجلة الباحث، العدد05 ،جامعة باتنة،2007.*

**سابعا:المواقع الالكترونية :**

**1-** www.sonelgaz.dz

**ثامنا: المقابلات :**

**1-** ساسان مسعود ،مدير قسم المحاسبة لمؤسسة سونلغاز المدية، يوم26 ديسمبر 2019 الساعة 11:30،مقابلة شخصية.

# الملاحق

**SOCIETE** Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2016

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 20/04/2017 10.17.05

# BILAN ACTIF

**Provisoire**

| ACTIF | note | brut 2016 | amort 2016 | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| Frais de développements immobilisables | | | | | |
| Autres immobilisations incorporelles | | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 10 034 098,58 | | 10 034 098,58 | 10 034 098,58 |
| Agencements et aménagements de terrains | | 64 247 002,37 | 44 088 046,17 | 20 158 956,20 | 21 365 464,20 |
| Constructions (Batiments et ouvrages | | 491 566 524,17 | 116 629 981,67 | 374 936 542,50 | 248 052 780,80 |
| Installations techniques, matériel et outillage | | 21 846 057 708,02 | 11 567 156 643,57 | 10 278 901 064,45 | 7 685 513 696,28 |
| Autres immobilisations corporelles | | 1 692 526 019,02 | 723 048 252,08 | 969 477 766,94 | 889 052 431,57 |
| **Immobilisations en cours** | | 2 704 850 404,33 | | 2 704 850 404,33 | 3 609 580 383,71 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mises en équivalence - entreprises associées | | | | | |
| Titres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| **Comptes de liaison** | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 26 809 281 756,49 | 12 450 922 923,49 | 14 358 358 833,00 | 12 463 598 855,14 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 3 656 866 744,31 | 315 107 319,83 | 3 341 759 424,48 | 2 953 224 024,66 |
| **Stocks et encours** | | 1 214 450,99 | | 1 214 450,99 | 345 000,00 |
| Créances sur sociétés du groupe et associés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Autres débiteurs | | 22 146 255,14 | 0,00 | 22 146 255,14 | 10 830 137,28 |
| Impôts | | 66 099 317,12 | | 66 099 317,12 | 98 368 617,48 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 194 416 967,18 | 14 777 554,10 | 179 639 413,08 | 407 305 590,16 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 3 940 743 734,74 | 329 884 873,93 | 3 610 858 860,81 | 3 470 073 369,58 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 30 750 025 491,23 | 12 780 807 797,42 | 17 969 217 693,81 | 15 933 672 224,72 |

**SOCIETE** Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 24/04/2018 14.17.46

# BILAN ACTIF

**Provisoire**

| ACTIF | note | brut 2017 | amort 2017 | 2017 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| Frais de développements immobilisables | | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 10 034 098,58 | | 10 034 098,58 | 10 034 098,58 |
| Agencements et aménagements de terrains | | 64 247 002,37 | 45 294 554,19 | 18 952 448,18 | 20 158 956,20 |
| Constructions (Batiments et ouvrages | | 519 898 533,88 | 132 983 668,13 | 386 914 865,75 | 374 936 542,50 |
| Installations techniques, matériel et outillage | | 23 160 683 149,68 | 12 278 477 386,64 | 10 882 205 763,04 | 10 278 901 064,45 |
| Autres immobilisations corporelles | | 1 830 666 949,01 | 814 654 509,04 | 1 016 012 439,97 | 969 477 766,94 |
| **Immobilisations en cours** | | 3 152 120 270,34 | | 3 152 120 270,34 | 2 704 850 404,33 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mises en équivalence - entreprises associées | | | | | |
| Titres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| **Comptes de liaison** | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 28 737 650 003,86 | 13 271 410 118,00 | 15 466 239 885,86 | 14 358 358 833,00 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 3 683 823 400,32 | 297 069 547,26 | 3 386 753 853,06 | 3 341 759 424,48 |
| **Stocks et encours** | | 1 140 450,99 | | 1 140 450,99 | 1 214 450,99 |
| Créances sur sociétés du groupe et associés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Autres débiteurs | | 13 543 125,37 | | 13 543 125,37 | 22 146 255,14 |
| Impôts | | 32 267 090,40 | | 32 267 090,40 | 66 099 317,12 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 209 928 674,71 | 14 777 554,10 | 195 151 120,61 | 179 639 413,08 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 3 940 702 741,79 | 311 847 101,36 | 3 628 855 640,43 | 3 610 858 860,81 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 32 678 352 745,65 | 13 583 257 219,36 | 19 095 095 526,29 | 17 969 217 693,81 |

**SOCIETE** Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 22/05/2019 14.35.17

# BILAN ACTIF

**Provisoire**

| ACTIF | note | brut 2018 | amort 2018 | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|
| **ACTIF NON COURANT** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition (ou goodwill)** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| Frais de développements immobilisables | | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 10 034 098,58 | | 10 034 098,58 | 10 034 098,58 |
| Agencements et aménagements de terrains | | 69 973 332,00 | 46 628 313,95 | 23 345 018,05 | 18 952 448,18 |
| Constructions (Batiments et ouvrages | | 572 238 896,27 | 144 905 550,72 | 427 333 345,55 | 386 914 865,75 |
| Installations techniques, matériel et outillage | | 25 634 716 151,44 | 12 990 716 597,44 | 12 643 999 554,00 | 10 882 205 763,04 |
| Autres immobilisations corporelles | | 2 110 397 899,29 | 944 754 506,41 | 1 165 643 392,88 | 1 016 012 439,97 |
| **Immobilisations en cours** | | 1 401 445 706,58 | | 1 401 445 706,58 | 3 152 120 270,34 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mises en équivalence - entreprises associées | | | | | |
| Titres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | | | | |
| **Comptes de liaison** | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | 29 798 806 084,16 | 14 127 004 968,52 | 15 671 801 115,64 | 15 466 239 885,86 |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 2 963 886 226,68 | 281 012 961,37 | 2 682 873 265,31 | 3 386 753 853,06 |
| **Stocks et encours** | | 1 934 100,99 | | 1 934 100,99 | 1 140 450,99 |
| Créances sur sociétés du groupe et associés | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| Autres débiteurs | | 23 528 374,43 | 1 899 396,95 | 21 628 977,48 | 13 543 125,37 |
| Impôts | | 63 429 365,75 | | 63 429 365,75 | 32 267 090,40 |
| Autres actifs courants | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 113 645 900,09 | 1 087 441,64 | 112 558 458,45 | 195 151 120,61 |
| **compte transitoire**** | | 0,00 | | 0,00 | 0,00 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | 3 166 423 967,94 | 283 999 799,96 | 2 882 424 167,98 | 3 628 855 640,43 |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | 32 965 230 052,10 | 14 411 004 768,48 | 18 554 225 283,62 | 19 095 095 526,29 |

**SOCIETE** Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2016

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 20/04/2017 10.17.06

# BILAN PASSIF

**Provisoire**

| PASSIF | note | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 609 178 902,10 | 609 178 902,10 |
| **Résultat net** | | - 871 342 695,75 | 0,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 134 446 317,68 | 66 405 651,61 |
| **compte de liaison**** | | 10 488 157 587,57 | 7 815 357 487,19 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 10 360 440 111,60 | 8 490 942 040,90 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 81 608 756,36 | 71 448 335,20 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 3 212 626 305,60 | 2 771 877 114,24 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 3 294 235 061,96 | 2 843 325 449,44 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 1 463 056 142,42 | 1 635 879 843,46 |
| Impôts | | 47 450 984,22 | 23 853 978,62 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 2 804 035 393,61 | 2 939 670 912,30 |
| Trésorerie passif | | 0,00 | 0,00 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 4 314 542 520,25 | 4 599 404 734,38 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 17 969 217 693,81 | 15 933 672 224,72 |

**SOCIETE** Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 24/04/2018 14.19.18

# BILAN PASSIF

**Provisoire**

| PASSIF | note | 2017 | 2016 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 609 178 902,10 | 609 178 902,10 |
| **Résultat net** | | - 1 299 757 983,59 | 0,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 0,00 | 134 446 317,68 |
| **compte de liaison**** | | 11 865 200 794,27 | 9 616 814 891,82 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 11 174 621 712,78 | 10 360 440 111,60 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 87 885 576,56 | 81 608 756,36 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 3 275 312 692,52 | 3 212 626 305,60 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 3 363 198 269,08 | 3 294 235 061,96 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 1 196 785 654,52 | 1 463 056 142,42 |
| Impôts | | 51 003 669,04 | 47 450 984,22 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 3 309 486 220,87 | 2 804 035 393,61 |
| Trésorerie passif | | 0,00 | 0,00 |
| **compte transitoire**** | | 0,00 | 0,00 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 4 557 275 544,43 | 4 314 542 520,25 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 19 095 095 526,29 | 17 969 217 693,81 |

**SOCIETE** Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 22/05/2019 14.45.07

# BILAN PASSIF

**Provisoire**

| PASSIF | note | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves (Réserves consolidées) | | | |
| Écart de réévaluation | | 609 178 902,10 | 609 178 902,10 |
| **Résultat net** | | - 1 006 205 070,86 | 0,00 |
| Autres capitaux propres - Report à nouveau | | 0,00 | 0,00 |
| **compte de liaison**** | | 12 214 185 514,19 | 10 565 442 810,68 |
| **TOTAL CAPITAUX PROPRES** | | 11 817 159 345,43 | 11 174 621 712,78 |
| **PASSIFS NON COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 92 300 488,76 | 87 885 576,56 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits comptabilisés d'avance | | 3 825 382 556,07 | 3 275 312 692,52 |
| **TOTAL PASSIFS NON COURANTS** | | 3 917 683 044,83 | 3 363 198 269,08 |
| **PASSIFS COURANTS** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 575 542 771,46 | 1 196 785 654,52 |
| Impôts | | 52 558 873,82 | 51 003 669,04 |
| Dettes sur sociétés du Groupe et associés | | 0,00 | 0,00 |
| Autres dettes | | 2 191 281 248,08 | 3 309 486 220,87 |
| Trésorerie passif | | 0,00 | 0,00 |
| **compte transitoire**** | | 0,00 | 0,00 |
| **TOTAL PASSIFS COURANTS** | | 2 819 382 893,36 | 4 557 275 544,43 |
| **TOTAL GENERAL PASSIF** | | 18 554 225 283,62 | 19 095 095 526,29 |

**SOCIETE** Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2017

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 24/04/2018 14.22.10

# COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

**Provisoire**

| | note | 2017 | 2016 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 4 389 603 115,27 | 4 263 861 229,10 |
| Subvention d'exploitation | | 0,00 | |
| Variations stocks produits finis et en cours | | 0,00 | |
| Prestations reçues production energie et matériel | | - 2 598 437 973,60 | - 2 205 412 872,42 |
| **I - Production de l'exercice** | | 1 791 165 141,67 | 2 058 448 356,68 |
| Achats consommés | | - 33 831 956,42 | - 62 286 929,92 |
| Services extérieures et autres consommations | | - 507 101 338,60 | - 454 555 148,44 |
| Prestations reçues services | | - 888 128 536,68 | - 728 180 431,42 |
| **II - Consommation de l'exercice** | | - 1 429 061 831,70 | - 1 245 022 509,78 |
| **III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | 362 103 309,97 | 813 425 846,90 |
| Charges de personnel | | - 969 571 190,28 | - 837 813 902,26 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | - 82 680 364,43 | - 76 831 430,27 |
| **IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | - 690 148 244,74 | - 101 219 485,63 |
| Autres produits opérationnels | | 168 699 050,42 | 138 824 771,08 |
| Autres charges opérationnelles | | - 159 459,43 | - 168 751,05 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | | - 868 343 714,45 | - 809 392 324,51 |
| Charges d'amortissement et autres provisions reçues | | - 82 583 546,31 | - 94 693 718,90 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 184 290 678,79 | 6 539 689,81 |
| Dotations d'amortissement et autres provisions fournies | | 0,00 | |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | | - 1 288 245 235,72 | - 860 109 819,20 |
| Charges financières | | - 9 863 845,99 | - 5 558 493,91 |
| Prestations reçues frais financiers | | - 1 648 901,88 | - 5 674 382,64 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | | - 11 512 747,87 | - 11 232 876,55 |
| **VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)** | | - 1 299 757 983,59 | - 871 342 695,75 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Autres impôts sur les résultats | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | 4 742 592 844,48 | 4 409 225 689,99 |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | - 6 042 350 828,07 | - 5 280 568 385,74 |
| **VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | - 1 299 757 983,59 | - 871 342 695,75 |
| Charges hors exploitation reçues | | | |
| Produits hors exploitation reçues | | | |
| Produits hors exploitation fournis | | | |
| Charges hors exploitation fournies | | | |
| **IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | - 82 583 546,31 | - 94 693 718,90 |
| **X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | - 1 299 757 983,59 | - 871 342 695,75 |

**SOCIETE** Société Algérienne de Distribution de l'électricité et de gaz **EXERCICE** 2018

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 22/05/2019 14.55.45

# COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

**Provisoire**

| | note | 2018 | 2017 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 4 997 104 574,49 | 4 389 603 115,27 |
| Subvention d'exploitation | | 0,00 | |
| Variations stocks produits finis et en cours | | 0,00 | |
| Prestations reçues production energie et matériel | | - 2 851 305 967,13 | - 2 598 437 973,60 |
| **I - Production de l'exercice** | | 2 145 798 607,36 | 1 791 165 141,67 |
| Achats consommés | | - 62 671 652,77 | - 33 831 956,42 |
| Services extérieures et autres consommations | | - 364 605 221,13 | - 507 101 338,60 |
| Prestations reçues services | | - 872 535 810,91 | - 888 128 536,68 |
| **II - Consommation de l'exercice** | | - 1 299 812 684,81 | - 1 429 061 831,70 |
| **III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | 845 985 922,55 | 362 103 309,97 |
| Charges de personnel | | - 941 875 481,88 | - 969 571 190,28 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | - 95 107 502,31 | - 82 680 364,43 |
| **IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | - 190 997 061,64 | - 690 148 244,74 |
| Autres produits opérationnels | | 169 738 070,32 | 168 699 050,42 |
| Autres charges opérationnelles | | - 618 716,43 | - 159 459,43 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | | - 1 050 655 839,35 | - 868 343 714,45 |
| Charges d'amortissement et autres provisions reçues | | 0,00 | - 82 583 546,31 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 66 784 472,97 | 184 290 678,79 |
| Dotations d'amortissement et autres provisions fournies | | 0,00 | |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | | - 1 005 749 074,13 | - 1 288 245 235,72 |
| Charges financières | | - 455 996,73 | - 9 863 845,99 |
| Prestations reçues frais financiers | | 0,00 | - 1 648 901,88 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | | - 455 996,73 | - 11 512 747,87 |
| **VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)** | | - 1 006 205 070,86 | - 1 299 757 983,59 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Autres impôts sur les résultats | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | 5 233 627 117,78 | 4 742 592 844,48 |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | - 6 239 832 188,64 | - 6 042 350 828,07 |
| **VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | - 1 006 205 070,86 | - 1 299 757 983,59 |
| Charges hors exploitation reçues | | | |
| Produits hors exploitation reçues | | | |
| Produits hors exploitation fournis | | | |
| Charges hors exploitation fournies | | | |
| **IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | 0,00 | - 82 583 546,31 |
| **X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | - 1 006 205 070,86 | - 1 299 757 983,59 |

**SOCIETE** Société de Distribution de l'électricité et de gaz du Centre **EXERCICE** 2016

**CENTRE** DD MEDEA **DATE** 20/04/2017 10.18.25

# COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

**Provisoire**

| | note | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| Ventes et produits annexes | | 4 263 861 229,10 | 3 560 288 588,94 |
| Variations stocks produits finis et en cours | | 0,00 | |
| Subvention d'exploitation | | 0,00 | |
| **I - Production de l'exercice** | | 4 263 861 229,10 | 3 560 288 588,94 |
| Achats consommés | | - 62 286 929,92 | - 49 385 161,24 |
| Prestations reçues production energie et matériel | | - 2 205 412 872,42 | - 2 396 150 279,15 |
| Services extérieures et autres consommations | | - 454 555 148,44 | - 388 796 498,47 |
| Prestations reçues services | | - 728 180 431,42 | - 651 808 691,52 |
| **II - Consommation de l'exercice** | | - 3 450 435 382,20 | - 3 486 140 630,38 |
| **III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | 813 425 846,90 | 74 147 958,56 |
| Charges de personnel | | - 837 813 902,26 | - 794 518 132,34 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | - 76 831 430,27 | - 64 643 534,24 |
| Prestations reçues Impôts et taxes | | 0,00 | |
| **IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | - 101 219 485,63 | - 785 013 708,02 |
| Autres produits opérationnels | | 138 824 771,08 | 142 738 820,20 |
| Autres Prestations fournis | | 0,00 | |
| Autres charges opérationnelles | | - 168 751,05 | - 147 500,00 |
| Autres Prestations reçues | | 0,00 | |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur | | - 809 392 324,51 | - 821 540 303,98 |
| Charges d'amortissement et autres provisions reçues | | - 94 693 718,90 | - 109 685 022,07 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 6 539 689,81 | 409 330 624,55 |
| Dotations d'amortissement et autres provisions fournies | | 0,00 | |
| Prestations reçues sect. auxiliaires | | 0,00 | |
| Prestations fournies sect. auxiliaires | | 0,00 | |
| **V - RESULTAT OPERATIONNEL** | | - 860 109 819,20 | - 1 164 317 089,32 |
| Charges financières | | - 5 558 493,91 | - 381 622,46 |
| Prestations reçues frais financiers | | - 5 674 382,64 | - 19 726 143,02 |
| **VI - RESULTAT FINANCIER** | | - 11 232 876,55 | - 20 107 765,48 |
| **VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)** | | - 871 342 695,75 | - 1 184 424 854,80 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | |
| Autres impôts sur les résultats | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | 4 409 225 689,99 | 4 112 358 033,69 |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | - 5 280 568 385,74 | - 5 296 782 888,49 |
| **VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | - 871 342 695,75 | - 1 184 424 854,80 |
| Charges hors exploitation reçues | | 0,00 | |
| Produits hors exploitation reçues | | 0,00 | |
| Produits hors exploitation fournis | | 0,00 | |
| Charges hors exploitation fournies | | 0,00 | |
| **IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | - 94 693 718,90 | - 109 685 022,07 |
| **X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | - 871 342 695,75 | - 1 184 424 854,80 |